الفصل الثالث

مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في سلطنة عمان

١،٣ تمهيد

تناول الفصل الثاني خلفية الدراسة، والأدبيات السابقة المتعلقة بمتغيرات الدراسة. كما تطرق الفصل الثاني إلى فرضيات الدراسة، وأخيرا تم التوصل إلى نموذج الدراسة. وفي هذا الفصل الثالث سيتم التطرق إلى مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في سلطنة عمان. حيث سيتم التطرق إلى مناخ الاستثمار في السلطنة من حيث بيئة الاستثمار، ثم بعد ذلك سيتعرض الباحث الغطاء القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في سلطنة عمان. وأخيرًا سيتم التطرق إلى اتجاه ونمط الاستثمار الأجنبي المباشر في سلطنة عمان.

٢،٣ مناخ الاستثمار في سلطنة عمان

يوجد العديد من الدراسات التي اهتمت بالمناخ الاستثماري ودوره في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى سوق البلد المضيف، فقد عرفت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار(:٢٠١٣:١٥) مناخ الاستثمار على أنه "مجمل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط التي تتم فيه العملية الاستثمارية وتأثير تلك الظروف سلبًا وإيجابًا على فرص نجاح المشروع الاستثماري، وبالآتي على حركة واتجاهات الاستثمارات وهي تشمل الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والقانونية والتنظيمات الإدارية".

كذلك عرف كريمة (٢٠١٥:١٠٠) مناخ الاستثمار على أنه: " مجمل الأوضاع التي تؤثر على

حرك رأس المال". وتعرف سلمان (٢٠١٤) البيئة الاستثمارية على أنها: "نظام متكامل ومتداخل بكافة محددات الاستثمار الاقتصادية والسياسية والقانونية والاجتماعية والتنظيمات الإدارية في الدولة التي تساعد بشكل كبير على تشجيع الاستثمارات المحلية، وجذب الاستثمارات الخارجية لدول دون أخرى".

ويرى الباحث أن البيئة الاستثمارية هي مجموعة متكاملة من المحددات الاقتصادية والتشريعية والإدارية التي تساهم بشكل فعال في خلق بيئة عمل جاذبة للاستثمارات الخارجية والداخلية من خلال كسب رضا المستثمر؛ نظرا لما توفره هذه البيئة الصحية من نظام حماية للمستثمر.

وفي هذا المبحث سوف يتم التطرق إلى المناخ الاستثماري في سلطنة عمان من خلال المكونات الاقتصادية والاجتماعية والمكونات السياسية والتنظيمية.

١،٢،٣ بيئة الاستثمار في عمان

تبذل عمان جهودًا متواصلة لخلق بيئة أعمال قادرة على جذب الاستثمارات الأجنبية؛ مما يساهم في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة في البلاد، واستقطاب الاستثمارات الأجنبية يتطلب التركيز على العوامل التي تساهم في خلق مناخ استثماري صحي في السلطنة، حيث يمكن تقسيم هذه العوامل إلى عوامل ترتبط باحتياجات العمل، وأخرى تتعلق بالبيئة التشريعية والقانونية داخل البلد المضيف (Ibrahim،٢٠١٩). وتكمن أبعاد البيئة الاستثمارية في تكلفة اليد العاملة، الطاقة، المواد الخام، التواصل مع العالم، اقتصاد الحجم، معدل العائد على الاستثمار، مستوى الفساد، الشفافية، البيروقراطية، الاستقرار السياسي والتشريعي. وتشير التقارير الدورية التي تعنى بمناخ الاستثمار لدول العالم والتي تصدر من مجموعة من وكالات التصنيف االائتماني، ومؤسسات عالمية كالبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي وغيرها إلى أهمية وجود بيئة أعمال جاذبة للمستثمرين.

حيث تهتم هذه التقارير بالمراحل المتعددة للنمو الاقتصادي داخل الدول، ومراحل تطور الدول والمؤشرات المتنوعة التي ترتبط بمجموعة من العوامل كالبنية التحتية، والاستقرارالاقتصادي الكلي، وجودة التعليم، والرعاية الصحية، والتنظيم المؤسسي، إضافة إلى عوامل أخرى حيث تعكس هذه المحددات جوانب القوة والضعف داخل الدول المختلفة.

ويشير المركز الوطني العماني للإحصاء والمعلومات (٢٠١٩) إلى أن تصنيف السلطنة في المؤشرات العالمية شهد تحسنًا في بعض المؤشرات، وتراجعًا في البعض الآخر ، حيث تراجعت السلطنة في تقرير التنافسية العالمية المتعلق بمحددات مهمة مثل التنظيم المؤسسي، والاقتصاد الكلي، والبنية التحتية ، فقد شهد التقرير تراجع السلطنة في النشاط المؤسسي من المركز ٢٨ في العام ٢٠١٧ إلى المركز ٣٦ في العام ٢٠١٩ بينما ارتفعت في مؤشر البنية التحتية من المرتبة ٣٦ في العام ٢٠١٧ إلى المرتبة ٢٤ في العام ٢٠١٩.كذلك فإن السلطنة احتلت المركز ٧٠ من أصل ١٨٩ بلد في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الصادرة عن مؤسسة التمويل الدولية والبنك الدولي، أما في مجال التمويل ، فقد خفضت وكالة موديز الائتمانية عام ٢٠١٦ تصنيف السلطنة من الفئة (A1) في العام ٢٠١٠ ، إلى الفئة (A3) في عام ٢٠١٦ ويرجع ذلك إلى الهبوط الكبير في أسعار النفط، إضافة إلى المرونة المالية المحدودة للسلطنة حيث شهدت السلطنة تراجعًا في الأداء الاقتصادي نظرا للعجز المالي المترتب على هبوط العوائد المالية من النفط ، كما شهد أيضا تقرير الشفافية العالمية تخفيض ترتيب السلطنة ٢٠ مركزًا حيث حلت في المرتبة ٦٤ من أصل ١٧٤ بلدًا . ويرجع تأخر السلطنة في مؤشر الشفافية العالمية إلى ضعف المؤسسات الحكومية، والبطء في مكافحة الفساد حيث إن الفساد هو استخدام المنصب العام في القطاع العام بهدف تحقيق منافع شخصية (Al blushi،2016).

ومن العوامل المهمة التي تساهم في تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الدول الاتفاقات الثنائية

بين الدول خصوصًا إذا اشتملت هذه الاتفاقات على الإعفاء المتبادل من الرسوم الجمركية والضرائب في جوانب الاستثمار المختلفة. وقد قامت السلطنة بإبرام مجموعة من الاتفاقات مثل اتفاقية منظمة التجارة العالمية، واتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية التي تمنع الازدواج الضريبي، وتهدف مثل هذه الاتفاقيات إلى تشجيع، وتسهيل تدفق كل من رأس المال، والخدمات، والسلع والتقنيات الحديثة بين الدول نظرًا للإعفاءات الجمركية والضريبية التي تكون عادة مشمولة في الاتفاقيات (السعدي، ٢٠٠٥).

٢،٢،٣ البيئة الاقتصادية العمانية

وفي الجانب الاقتصادي تتمتع السلطنة بمستوى جيد من الحرية الاقتصادية. وبناء على تصنيف مؤسسة هيرتج ٢٠١٣ حلت السلطنة في المرتبة ٤٥ "الأكثر حرية" وهو مركز جيد يعزز موقع السلطنة بين الاقتصادات الأكثر انفتاحًا على المستوى العالمي، كما أن عمان حلت سابعًا في مؤشر الحرية المالية نظرا لحجم الضرائب المنخفضة بالنسبة للشركات، حيث لا يتجاوز معدل الضريبة للشركات ١٥٪ كما أنه لا يوجد ضرائب على الدخل بالنسبة للأفراد. إن هذه البيئة الاستثمارية تساعد الشركات الأجنبية على تحقيق عوائد ربحية كبيرة وسهولة في التحويلات النقدية إلى البلد الأم (Al Shubiri،٢٠١٦).

وبالرغم من المستوى الجيد للحرية المالية، الذي يتميز به السوق العماني فيما يتعلق بانخفاض مستوى تسجيل المؤسسات ورسملة السوق حيث بلغت القيمة السوقية للسلطنة ١٥.٢٦٩ مليون دولار في العام ٢٠٠٥ قبل أن ترتفع هذه القيمة لتصل إلى٢٠.١٠٧ مليون دولار في العام ٢٠١٢ وهو ما يعادل ٢٨،٢٪ من إجمالي الناتج المحلي العماني، وهو يوضح الفجوة الكبيرة بين السلطنة ودول مجاورة من حيث بنية أسواق رأس المال في السلطنة، حيث لا يوجد في عمان سوى ١٢٤ شركة محلية مدرجة في سوق المال، وبالرغم من ذلك، فإن هناك فرص استثمارية جيدة للشركات الأجنبية، حيث إن السوق العماني حديث، ولم يصل إلى درجة التشبع بعد (Al blushi،2016).

٣،٢،٣ التجمعات والمناطق الحرة

تلعب المناطق الحرة دورًا مهمًّا في التنمية الاقتصـــادية لكثير من الدول إذا ما أضـــيف لها بيئة أعمال جاذبة للاستثمار الأجنبي، إضافة إلى استقرار اقتصادي وسياسي في البلد المضيف. وتتميز المناطق الحرة بعدة ميزات منها عدم خضـــوع الشـــركات المســـتثمرة فيها لكل الأنظمة والقوانين المتبعة في البلد المضـيف مما يعني بيئة عمل أقل بيروقراطية وأكثر سـهولة وشـفافية. أيضًـا يوجد في هذه المناطق إعفاءات ضـــريبية وجمركية إضـــافة إلى توفر كثير من الخدمات والبنية التحتية اللازمة لإنجاح المشـــاريع الاســـتثمارية (كريمة،٢٠١٥). ســـلطنة عمان قامت بإنشـــاء مجموعة من المناطق الحرة في مختلف محافظات الســـلطنة؛ ويرجع ذلك نظرا للموقع الجغرافي المهم للسـلطنة كهمزة وصـل بين أسـواق الإنتاج (دول الخليج) وأسـواق الاســـتهلاك أوربا وآســـيا، كما أن الســـلطنة تتميز ببنية تحتية جيدة تشـــمل شـــبكة من الطرق، والمرافق والخدمات والموانئ العالمية (هيئة الدقم الاقتصـــادية،٢٠١٨).أيضـــا فإن عمان دخلت في اتفاقيات ثنائية مع كثير من الدول حيث بلغت أكثر من ٤٥ اتفاقية ثنائية حتى نهاية ٢٠١٢، وهذا يساهم في التنشيط التجاري بين الســـلطنة وهذه الدول، وتعتبر المناطق الحرة من المرافق المهمة لتســـهيل الاســـتثمارات البينية وفقًا لهذه الاتفاقيات (Al blushi،2016).

٤،٢،٣ هيكل الاقتصاد العماني

إن سلطنة عمان مرت بتحولات كبرى خلال الخمسين عامًا الماضية، فعمان قبل العام ١٩٧٠ كانت تعاني من تفكك وحروب داخلية أثرت بشـكل كبير في اقتصـاد السـلطنة، حيث كانت تعاني من ضعف البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية؛ مما جعل عمان تتخلف عن محيطها الجغرافي والعربي بشكل كبير جدا مما دفع كثير من أبناء عمان للسفر إلى الخارج طلبًا للعيش الكريم والتعليم.كذلك كان قطاع

الصحة شبه مشلول حيث كان يوجد مستشفيان فقط إضافة إلى ثلاث مدارس في السلطنة. أما فيما يتعلق بالطرق، فلم يكن هناك سوى ١٥ كيلومتر من الطرق المعبدة في السلطنة، وكان الناتج المحلي الإجمالي ١٠٤ مليون ريال فقط، ودخل الفرد لا يتعدى ١٥٨ ريال عماني. كل ذلك أثر بشكل مباشر في مستوى حياة المواطن العماني الذي كان يعتمد بشكل كلي على الزراعة وصيد الأسماك كوسيلة للعيش (السعدي، ٢٠٠٥).

وبعد تولي صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد بن تيمور آل سعيد مقاليد الحكم في عمان عام ١٩٧٠ تغيرت عمان بشكل كبير جدا، وأشرقت شمس عمان من جديد، والتي طالما كانت مشرقة على مر العصور السابقة. خلال الخمسين سنة من حكم السلطان قابوس شهدت البنية التحتية في السلطنة تطورًا متسارعًا بدأ من بناء المستشفيات والمدارس، وشبكة الطرق الحديثة التي وصل عددها في العام ٢٠١١ إلى ٦٥ مستشفى ١٠٣٧ مدرسة ١٨٦ مركز صحي إضافة إلى رصف ٢٩٦٨٥ كيلومترا من الطرق المعبدة. إضافة إلى ذلك تم اكتشاف النفط وتسويقه بشكل تجاري، ووصل الإنتاج إلى حوالي ٩٠٠,٠٠٠ برميل يوميًا كل هذه الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية أدت إلى زيادة في النمو الاقتصادي في السلطنة وانعكس إيجابًا على الناتج المحلي الإجمالي للسلطنة الذي وصل إلى ٢٧,٨٥٤ مليون ريال عماني في العام ٢٠١١ ، كما بلغ دخل الفرد ٧٧٨٢,٣٨٢ ريالًا عمانيًا في ذات العام ، وانعكس هذا النمو الاقتصادي على السلطنة، حيث أصبحت عمان من الدول ذات الاستقرار الاقتصادي والمالي والسياسي، وهذا أكسب عمان ثقة المستثمرين الأجانب والمحليين، وساهم في تعزيز الأداء الإيجابي للاقتصاد العماني (المجلس الأعلى للتخطيط،٢٠١٩).

إن الجيولوجيا في سلطنة عمان مقارنة بالدول المجاورة تجعل من تكلفة التنقيب عن النفط والغاز

في عمان مرتفعة، حيث إن متوسط عمق البئر يصل إلى حوالي ١٢٠٠ متر مما يزيد من تكلفة الإنتاج. كما أن مخزون النفط موجود في أقصى الجنوب، وهو ما يتطلب ضخه عبر أنابيب إلى أقصى الشمال من أجل تصديره عبر ميناء الفحل. يكلف استخراج برميل النفط في عمان من ٦-٨ دولار وهو مرتفع إذا ما قورن بدولة مجاورة مثل السعودية، حيث يكلف استخراج برميل النفط فيها ٥،١ دولار. تبلغ احتياطات عمان من النفط حوالي٥،٥ مليار برميل وهو ما يسمح بمستويات إنتاج لحوالي ٢٥ سنة قادمة (Al blushi،٢٠١٦).

٥،٢،٣ البيئة التشريعية

منذ انطلاق فجر النهضة في سلطنة عمان أولت الحكومة العمانية اهتمامًا بالغًا بالجانب التشريعي، وقامت بسن مجموعة كبيرة من القوانين المتعلقة بالأحوال المدنية وتعزيز بيئة الأعمال في السلطنة. كما تبنت سلطنة عمان القوانين والأنظمة التي تهتم بحماية حقوق المواطن العماني وكل مقيم على أرض السلطنة. إضافة إلى ذلك أولت الحكومة العمانية اهتمامًا كبيرًا ببيئة الأعمال من خلال تطوير القوانين المتعلقة بالاستثمار سواء الأجنبي أو المحلي إضافة إلى وضع قوانين متعلقة بالشركات التجارية وتنظيم الأعمال. في هذا المبحث سوف يتم التطرق إلى التشريعات التي تم اعتمادها من قبل الحكومة العمانية؛ لتعزيز بيئة الاستثمار الأجنبي في السلطنة.

١،٥،٢،٣ الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في سلطنة عمان

سعت سلطنة عمان كغيرها من الدول النامية إلى خلق بيئة استثمارية جاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك من خلال وضع قوانين وتشريعات متعلقة بالمستثمر الأجنبي تساهم في جعل المناخ الاستثماري في السلطنة آمنًا لكل من المستثمر الخارجي والداخلي.

لم تغفل سلطنة عمان عن أهمية الاستثمار الأجنبي، حيث تم إصدار أول قانون يعنى بهذا القطاع في العام ١٩٧٤ بموجب المرسوم السلطاني (١٩٧٤/٤). ومع دخول السلطنة إلى السوق المفتوح والاتفاقيات الدولية في هذا الشأن، فقد تم إصدار قانون استثمار رأس المال الأجنبي جديدًا في العام ١٩٩٤ بموجب المرسوم السلطاني (٩٤/١٠٢) وينص المرسوم السلطاني (٩٤/١٠٢) والمتعلق بتنظيم استثمار رأس المال الأجنبي على الحدود العامة للاستثمارات الأجنبية في السلطنة وهي كالآتي:

أ) يشترط حصول المستثمر الأجنبي على ترخيص من وزارة التجارة والصناعة قبل البدء في أي نشاط تجاري داخل السلطنة.

ب) يسمح للشركات المحلية بمزاولة الأعمال التجارية في مجال الاستثمار الأجنبي بشرط أن لا يقل رأس المال عن ١٥٠,٠٠٠ ألف ريال عماني على أن المستثمر الأجنبي لا تزيد حصته عن ٤٩٪ من رأس مال الشركة مع إمكانية زيادة نسبة التملك للمستثمر الأجنبي في بعض الحالات.

ج) يمكن للمستثمر الأجنبي تملك المشروع بنسبة ١٠٠٪ في حال كان هذا المشروع يساهم في تطوير الاقتصاد المحلي على أن يتم الموافقة عليه من قبل مجلس التنمية الوطنية شريطة أن يكون رأس مال الشركة الأجنبية لا يقل عن ٥٠٠,٠٠٠ ألف ريال عماني.

د) يمكن للشركات الأجنبية التي تعمل في مجالات محددة مثل: توفير الخدمات المطلوبة في عمان، أو تملك عقود خاصة مع الحكومة أن تعفى من شرط الحصول على ترخيص.

هـ) أي طلب للاستثمار الأجنبي المباشر في السلطنة يجب أن يمر على لجنة استثمار رأس المال الأجنبي.

واستكمالاً لهذه الجهود التي بذلتها الحكومة العمانية من أجل تحسين بيئة الأعمال في السلطنة وفق المؤشرات والسياسات العالمية، تم إصدار قانون آخر جديد لرأس المال الأجنبي بموجب المرسوم

السـلطاني رقم (٢٠١٩/٥٠). ونسـتعرض في الجدول رقم (٣،١) أوجه الاختلاف بين القانونين وأهم التعديلات التي شهدها قانون الاستثمار الأجنبي المباشر الجديد.

وقدم قانون اسـتثمار رأس المال الجديد حوافز اسـتثمارية متعددة من أبرزها الفصـل الثاني الذي نص على أنه يحق للمستثمر الأجنبي ملكية المشروع بشكل كامل، إضافة إلى الإعفاء من الرسوم الجمركية على السـلع المسـتوردة التي تدخل في إتمام المشـروع الاسـتثماري، حيث إن القواعد المتعلقة بالاسـتيراد والتصدير في السلطنة هي قائمة على حرية الاستيراد والتصدير لكل البضائع والسلع ما عدا السلع التي تخل بالأمن القومي والأخلاق العامة للمجتمع. كذلك فإن المسـتثمر الأجنبي يعفى من الضـرائب لمدة خمسة أعوام قابلة للتجديد، وهو ما يمثل عاملاً مهمًّا لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. أيضًا الفصل الثالث من هذا القانون منح ضـمانات كثيرة للمسـتثمر الأجنبي الذي يأتي في مقدمتها معاملة المسـتثمر الأجنبي معاملة المواطن، وهذا سينعكس إيجابًا على كسب رضا المستثمر الأجنبي.

كذلك قامت السلطنة بإنشاء الهيئة العامة لترويج الاستثمار وتنمية الصادرات (إثراء) بموجب المرسوم السلطاني (٢٠١١/٥٢) ومن أبرز أهداف هذه الهيئة:

١- توسيع مشاركة القطاع الخاص في النمو الاقتصادي في السلطنة

٢- الحفاظ على الاستقرار النقدي في السلطنة

٣- ضمان حرية المنافسة في السوق العماني

٤- حماية الملكية الفكرية

ويبين الجدول (١،٣) أهم الاختلافات بين قانون الاستثمار الأجنبي المباشر(الملغي(٩٤/١٠٤) والقانون الجديد للاسـتثمار الأجنبي المباشـر (٢٠١٩/٥٠) ولمزيد من التفاصـيل حول كل جوانب الاختلاف بين القانونين مراجعة الملحق ج.

الجدول ٣، ١:الاختلافات بين قانون الاستثمار الأجنبي المباشر

القانون الملغي(٩٤/١٠٢)	القانون الجديد(٢٠١٩/٥٠)
لم يرد نص خاص بتعريف أي مصطلح	عرف في المادة (١) بعض المصطلحات من أهمها المستثمر الأجنبي والمشروع الاستثماري
لم يستثنى من تطبيقه أي منطقة أو قانون إلا ما كان واردًا في مراسيم إنشاء المناطق الخاصة أو القوانين	استثني من تطبيقه كل من: المراسيم الخاصة بالاستثمار الخليجي، مراسيم إنشاء المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، المؤسسات العامة للمناطق الصناعية، المناطق الحرة
يلزم وجود شريك عماني في المشروع ولا تزيد حصة الأجانب عن ٤٩٪ من رأس المال ويمكن الاستثناء إلى نسبة ٦٥٪ وبقرار مجلس الوزراء لبعض المشاريع يمكن أن تكون نسبة مساهمة الأجانب ١٠٠٪	لا يلزم وجود شريك عماني، ويمكن الاستثمار بواسطة مؤسسة فردية أو شركة تجارية
بموجب مفهوم نص المادة (٧) يدل على أن المشروع الاستثماري بشكل عام يمنح ترخيصًا واحدًا من قبل الوزارة، ويبقى للجهات الأخرى حق متابعة الجوانب المسؤولة عنها كل وفق اختصاصه	مقيد بموجب نص المادة (١٠) للمشاريع المنصوص عليها فيها تصدر للمشروع الاستثماري الأجنبي موافقة واحدة عن طريق مجلس الوزراء، ولا حاجة لمراجعة باقي الوزارات للحصول على موافقات، ويبقى لها حق متابعة الالتزام بالاشتراطات المقررة لكل جهة في نطاق اختصاصها
يحصل المشروع الاستثماري على الإعفاء الضريبي وفق الشروط المقررة في القانون	يحصل المشروع الاستثماري على إعفاء ضريبي وفق قانون ضريبة الدخل، ويجوز لمجلس الوزراء منح مزايا إضافية وتحديد مدتها
لا تجوز مصادرة المشروع إلا للمنفعة العامة	لا تجوز مصادرة المشروع أو الحجز على أمواله أو تجميدها أو التحفظ عليها إلا بناء على حكم قضائي باستثناء الديون الضريبية المستحقة للدولة
التصرف مقيد بالنسب المقررة لمساهمة الشريك العماني في المشروع الاستثماري	يحق للمستثمر الأجنبي التصرف في المشروع بكافة التصرفات المقررة قانونا

٢،٥،٢،٣ محاربة الفساد

تشير العديد من الدراسات والأدبيات إلى أن الفساد بأشكاله المختلفة يؤثر بشكل سلبيّ على المناخ الاستثماري للدول، ويقلل من ثقة المستثمر الأجنبي في تلك الدول التي ينتشر فيها الفساد. وقد

بات الفساد من الظواهر العالمية التي صارت تهدد تطور وبقاء المجتمعات؛ لهذا عملت سلطنة عمان على مكافحة هذه الآفة التي تفتك بالمجتمعات من خلال اتخاذ خطوات عملية تحد من آثار هذه الظاهرة يأتي في مقدمتها انضمام السلطنة إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وذلك وفقًا للمرسوم السلطاني (٢٠١٣/٦٤). وقعت السلطنة مع دول OECD على الاتفاقية التي بموجبها يتم حظر الرشوة على كل الشركات العاملة على أراضيها.

ومن هذا المنطلق تم إنشاء جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة، وتم تكليفه بأعمال هيئة مكافحة الفساد التي تم إنشاؤها وفقًا للمرسوم السلطاني (٢٠٠٧/١٠٠)، كما انضمت السلطنة إلى العديد من الاتفاقيات الدولية والعربية المنوط بها مكافحة الفساد، وأصدرت مجموعة من القوانين في هذا السياق ومن أبرزها:

أ) اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

ب) الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد

ج) قانون الرقابة المالية والإدارية

د) قانون حماية المال العام وتجنب تضارب المصالح

هـ) قانون مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب

و) قانون الجزاء

١. اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

انضمت السلطنة إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بموجب المرسوم السلطاني(٢٠١٣/٦٤)، كما انضمت السلطنة إلى اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة الفساد، واعتمدتها منظمة الدول الأمريكية في العام ١٩٩٦. أيضا قامت السلطنة بالانضمام إلى اتفاقية مكافحة الفساد

بين موظفي الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي في العام ١٩٩٧. كما انضمت إلى اتفاقية مكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية بين الدول بموجب المرسوم السلطاني (٢٠١٦/٤١) واعتمدتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في العام ١٩٩٧.ومن أبرز أهداف هذه الاتفاقيات:

أ) دعم التدابير الهادفة إلى مكافحة الفساد

ب) دعم التعاون الدولي والمساعدة التقنية فيما يتعلق بمكافحة الفساد ومنعه بما يشمل استرجاع الموجودات.

ج) تعزيز النزاهة والمساءلة الإدارية السليمة للشؤون العمومية والممتلكات العمومية.

٢. الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد

أ) انضمت السلطنة إلى هذه الاتفاقية بموجب المرسوم السلطاني (٢٠١٤/٤٨) ومن أهم أهداف هذه الاتفاقية:

ب) تعزيز التدابير الهادفة إلى مكافحة الفساد ومنعه بكافة أشكاله وكل الجرائم المرتبطة بالفساد مع ملاحقة مرتكبيها.

ج) تعزيز التعاون بين الدول العربية في مجال مكافحة الفساد والوقاية منه، وكشف الموجودات واستردادها.

د) تعزيز الشفافية والنزاهة وسلطة القانون

هـ) تشجيع المجتمع المدني من حيث المؤسسات والأفراد على المشاركة في جهود مكافحة الفساد.

١. قانون الرقابة المالية والإدارية

صدر قانون الرقابة المالية والإدارية في السلطنة بموجب المرسوم السلطاني (٢٠١١/١١١) وقد

تضمن مجموعة من الأهداف وهي:

أ) حماية أموال الدولة العامة إضـــافة إلى الأموال التي تديرها الوحدات التي تخضـــع لرقابة الجهاز. كذلك التأكد من مدى توافق "أنظمة ضـــبط الرقابة الداخلية وســـلامة التصـــرفات المالية والإدارية مع القوانين واللوائح والقرارات التنظيمية."

ب) تجنب وقوع أي تضارب للمصالح والمخالفات المالية والإدارية.

ج) توضيح النقص والقصور في القوانين والأنظمة المعمول بها في الجوانب المالية والإدارية.

د) تطبيق مبدأ الشفافية في الجوانب الإدارية والمالية.

هـ) التحقق من مدى كفاءة الوحدات الخاضعة لرقابة الجهاز في إدارة واستخدام الموارد الاقتصادية المتاحة لها.

و) معرفة الإخفاقات في كل من الأداء والإنتاج وتحديد المسؤولية.

٢. قانون حماية المال العام وتجنب تضارب المصالح.

صدر هذا القانون بموجب المرسوم السلطاني (٢٠١١/١١٢) وهدف القانون إلى الحفاظ على المال العام، ومنع إساءة استخدامه، كما منع استغلال أي موظف عام لمنصب أو نفوذ لتحقيق مصلحة شخصية أو غير شخصية تضر بالمال العام.

٣. قانون مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

صدر هذا القانون بموجب المرسوم السلطاني (٢٠١٦/٣٠) ومن أهم أهداف هذا القانون إنشاء لجنة وطنية لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب التي يناط بها الآتي:

أ) وضع استراتيجية وطنية لمنع ومكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

ب) تحديد خطورة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب على المستوى المحلي.

ج) متابعة أداء نظام مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

د) وضع آليات ذات فعالية لضمان متابعة أنشطة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

هـ) متابعة ودراسة الاتفاقيات المتعلقة بغسيل الأموال ومكافحة الإرهاب، ورفع توصيات إلى مجلس الوزراء بشأن هذه الاتفاقيات.

٣،٥،٢،٣ قانون العمل العماني

صدر هذا القانون بموجب المرسوم السلطاني (٢٠٠٣/٣٥)، ويهدف إلى تنظيم العمل لجميع العاملين داخل السلطنة سواء العمانيين أم الوافدين في القطاعيين الحكومي والخاص. يتألف هذا القانون من عشرة أبواب وهي: التعريفات والأحكام العامة، تشغيل المواطنين، تنظيم عمل الأجانب، عقد العمل، الأجور، الإجازات وساعات العمل، تشغيل الأحداث والنساء، الأمن الصناعي، تشغيل العمال في المناجم والمحاجر ومنازعات العمل والنقابات العمالية والاتحاد العام لعمال السلطنة والعقوبات. وقد كفل قانون العمل العماني الحق لكل من صاحب العمل والعامل على حد سواء، فالمادة (٣) تنص على أن صاحب العمل لا يجوز له فرض أي عمل تعسفي على العامل، كذلك نصت المادة (٨) من قانون العمل على أن للعمال الحق في تشكيل نقابات عمالية تقوم على الدفاع عن حقوقهم ورعاية مصالحهم.

أيضا نصت المادة (٦) من هذا القانون على أن العامل الذي يفصل تعسفيا من عمله له الحقفي تقديم تظلم لدى الجهات المختصة خلال ١٥ يومًا من تاريخ الفصل. كما أن قانون العمل يتكون من عدة أبواب مختلفة ومكملة لبعضها البعض، تم وضعها بعناية فائقة لتساهم في استقرار بيئة العمل في السلطنة فالنظام الأساسي للدولة نص على أن تكون القوانين المنظمة للعمل داخل السلطنة تراعي كل من صاحب العمل والعامل والعلاقة بينهما مما يشكل أساسًا لعدة كيانات قانونية مثل:

أ) محكمة مختصة بشؤون العمل.

ب) لجنة تختص بتسوية الخلافات والنزاعات في العمل.

ج) لجنة خاصة بالحوار الاجتماعي لطرح مشروعات القوانين والتعليق عليها.

❖ نظام التأشيرات في سلطنة عمان

يتطلب الدخول إلى سلطنة عمان للعمل أو الاستثمار تأشيرة دخول وفق ضوابط معينة حسب نوعية العمل وهي كالآتي:

أ) تأشيرة عمل: تعطى هذه التأشيرة لصاحب العمل العماني على أن يكون الأجنبي القادم من الخارج للعمل تحت كفالته، وذلك وفقًا لترخيص صادر من وزارة القوى العاملة، وتكون صلاحية هذه التأشيرة لمدة سنتين.

ب) تأشيرة تعاقد لعمل: تمنح هذه التأشيرة للأجنبي القادم من أجل إجراء اختبارات أولية لوظيفة ما على أن يكون تحت كفالة صاحب العمل (فرد/حكومي) وتكون مدة التأشيرة شهرين.

ج) تأشيرة عمل مؤقت: يمنح هذا النوع من التأشيرات لصاحب العمل العماني، ويكون تحت مسؤوليته الوافد القادم للعمل، وتكون مدة هذه التأشيرة وفق الترخيص الممنوح من جهة الاختصاص.

د) تأشيرة مالك وحدة سكنية: تمنح هذه التأشيرة للوافد الذي يمتلك وحدة مبنية داخل السلطنة وتكون مدتها سنتين وقابلة للتمديد إذا استمر الأجنبي في امتلاك العقار.

هـ) التأشيرة السريعة: وهي تأشيرة لمدة ثلاثة أسابيع من دخول السلطنة قابلة للتمديد لمدة أسبوع واحد تمنح عادة لصاحب العمل المحلي (المواطن) عند طلبه لأصحاب المهن العليا ورجال الأعمال من الخارج.

و) تأشيرة مستثمر: تعطى هذه التأشيرة لأي مستثمر أجنبي يرغب في استثمار أمواله في السلطنة

بعد حصوله على الموافقات المطلوبة من الجهات المختصة كوزارة التجارة والصناعة، ووزارة القوى العاملة وتكون صلاحيتها حسب المدة المحددة في الترخيص الصادر من الجهات المختصة كما تشترط على المستثمر ألا يقل عمره عن ٢١ سنة.

٦،٢،٣ البيئة الإدارية والاجتماعية

١. المرافق الاجتماعية

تعد المرافق الاجتماعية ومستوى الرفاهة والحياة الاجتماعية التي يحظى بها السكان في بلد ما من محددات الاستثمار الأجنبي المباشر. وقد أكد المقبول (٢٠١٦) أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتأثر بالمرافق الاجتماعية في البلد المضيف، فالدول التي يكون مستوى الرفاه الاجتماعي فيها مرتفعًا تكون أكثر جاذبية للمستثمر الأجنبي. وفي هذا الإطار وحرصًا من سلطنة عمان على النهوض بالمستوى المعيشي والاجتماعي للمواطن العماني، فقد انتهجت سياسة حازمة في محاربة الفقر والأمية. حيث إن في بداية عصر النهضة العمانية في العام ١٩٧٠ لم تكن في عمان سوى ثلاث مدارس فقط، كما أن الرعاية الصحية كانت شبه معدومة، ويتفشى في البلد الكثير من الأمراض كالملاريا والحصبة وغيرها من الآفات. وبعد فجر النهضة منذ استلام جلالة السلطان قابوس بن سعيد بن تيمور آل سعيد مقاليد الحكم في عمان، فقد آمن إيمانًا راسخًا في بناء دولة عصرية ترتكز على بنية تحتية يتوفر فيها مقومات الحياة الكريمة إضافة إلى الاستثمار في الإنسان العماني، وإكسابه المعرفة العلمية بما يحقق التنمية المستدامة في المجالات الاقتصادية والصحية والاجتماعية. وتشير التقارير الدولية إلى نتائج هذه السياسات من خلال ما ذكره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقريره السنوي لعام ٢٠١٨ حيث حلت سلطنة عمان في فئة الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة، وجاءت في المركز الخامس على المستوى العربي والثامن والأربعين على

المستوى العالمي. كما يشير التقرير إلى أن القوة الشرائية للمواطنين العمانيين التيتساوي ٩،١ دولار يوميًّا صفر بالمائة كونها قد تجاوزت هذه المرحلة بكثير (المجلس الأعلى للتخطيط، ٢٠١٩).

وتتكون منظومة الحماية الاجتماعية بالسلطنة من عدة برامج أهمها نظام التقاعد، قطاع التأمينات الاجتماعية حيث تغطي هذه الأنظمة المخاطر المتعلقة بالشيخوخة والعجز والوفاة. كذلك تشمل هذه الأنظمة الموظفين في القطاعين العام والخاص داخل وخارج السلطنة. كما تقوم الدولة بمراعاة بعض الفئات الخاصة في المجتمع كالأيتام والأرامل والمطلقات والبنات غير المتزوجات والعاجزين وأسر المسجونين من خلال برنامج الضمان الاجتماعي. حيث إنه وفقًا لهذا البرنامج يتم صرف إعانات شهرية لهذه الفئات. إضافة إلى ذلك فإن أسر الضمان الاجتماعي يحصل أبناؤها على منح دراسية وبعثات على نفقة الدولة ومساعدات إسكانية، إضافةإلى إعفاء من بعض الرسوم المتعلقة بالخدمات العامة (المجلس الأعلى للتخطيط،٢٠١٩).

ولم تغفل السلطنة عن النظر إلى المستقبل من خلال وضع استراتيجية العمل الاجتماعي ٢٠١٦-٢٠٢٥ وقد اعتمدت هذه الاستراتيجية على ثلاث ركائز أساسية وهي: الإندماج الاجتماعي، الإنصاف والتمكين. كما قامت السلطنة بتبني عدة مبادرات من أجل الوصول بالمواطن العماني إلى مستوى معيشي مناسب من أهمها مبادرة النظام الموحد لمد الحماية التأمينية، وقد ساهم هذا البرنامج في سهولة العمل والانتقال بين دول مجلس التعاون الخليجي. كما تبنت السلطنة نظام التأمينات الاجتماعية للعمانيين الذين يعملون لحسابهم الخاص ومن في حكمهم، ويهدف هذا النظام إلى تشجيع العمانيين من أصحاب المهن والحرف والأعمال الخاصة على الاستمرارر في هذه الأعمال من خلال توفير نظام حمائي لهم بعد بلوغهم سن التقاعد، وقد عزز هذه الثقة المرسوم السلطاني رقم (٢٠١٣/٤٤) والمتعلق بنظام تأمين عصري لأصحاب الأعمال الحرة.

٢. الأمن الغذائي

وفيما يتعلق بالأمن الغذائي حلت سـلطنة عمان في المرتبة ٢٩ من بين ١١٣ دولة حول العالم في قطاع الأمن الغذائي. حيث إن السلطنة اعتمدت على ثلاثة محاور رئيسة في قطاع الأمن الغذائي:

١- محور الطلب على الغذاء.

٢- محور الإنتاج المحلي للغذاء.

٣- محور تأمين الواردات من الغذاء.

وتشير الإحصائيات إلى أن إجمالي السلع الغذائية المنتجة محليًّا إلى إجمالي السلع المتاحة للاستهلاك وصل إلى ٥٨٪ في العام ٢٠١٨. كذلك قطعت السلطنة شوطًا مهمًّا في مجال الرعاية الصحية، فقد بلغ عدد المستشفيات في السلطنة ٨٥ مستشفى إضافة إلى ٢٤٢ مركزًا صحيًّا. كل ذلك أدى إلى انخفاض كبير في معدل الوفيات للأطفال دون سن الخامسة، كما أدى إلى الحد من انتشار الأمراض المعدية مثل: شلل الأطفال والتيتانوس والدفتيريا وغيرها من الأمراض المعدية. كما تم القضاء بشكل نهائي على آفه كبيرة كانت تهدد حياة المواطن العماني وهي مرض الملاريا الذي تم القضاء عليه بشكل كبير في العام ١٩٩١ من خلال البرنامج الوطني لاستئصال الملاريا، حيث انخفض عدد المصابين بهذا المرض من ٣٣٠٠٠ عام ١٩٩١ إلى أقل من ١٠٠٠ في العام ٢٠١٧. كما تم تقليل الإصابة بأمراض خطيرة كالسل والتهاب الكبد الوبائي من خلال تطبيق نظام رعاية صحية بمواصفات عالمية، حيث إن التقارير الإحصائية تشير إلى أن لكل ١٠٠٠ مواطن يوجد لديهم ٢٠ طبيبًا،٧،٤٣ ممرضًا وممرضة بالإضافة إلى ٤،٥ صيادلة (المجلس الأعلى للتخطيط،٢٠١٩).

٣. التعليم

أما في قطاع التعليم، فقد أولت سلطنة عمان هذا القطاع أهمية كبرى؛ نظرا لما يشكله من رافد مهم

للتمية المستدامة، حيث تحتل السلطنة المرتبة ١٩ عالميًّا من أصل ١٢٦ دولة في نسبة الإنفاق على التعليم، وذلك وفق مؤشر الابتكار الدولي ٢٠١٨ حيث بلغت نسبة الإنفاق على التعليم ٦،٦ من الناتج المحلي الإجمالي للدولة. والسلطنة تساوي بين الجنسين في التعليم، فهو مفتوح بشكل مجاني للجميع حتى الصف الثاني عشر بينما يكون التعليم إلزاميا حتى الصف العاشر بموجب قانون الطفل (٢٠١٤/٢٢) وقد استطاعت عمان أن تحقق إنجازات مهمة في القضاء على الأمية حيث بلغ عدد السكان من هم فوق ١٥ سنة، ويجيدون القراءة والكتابة ٣،٩٦٪ من إجمالي سكان عمان في العام ٢٠١٨. كذلك أولت الحكومة اهتمامًا خاصًّا بالتعليم العالي. وتتألف منظومة التعليم العالي من ٦١ مؤسسة منها ٣٣ مؤسسة حكومية ٢٨ مؤسسة خاصة (المركز الوطني للإحصاء والمعلومات،٢٠١٨). وتشير الأرقام إلى أن السلطنة تحتل المركز الأول عالميًّا في نسبة الخريجين في التخصصات العلمية والهندسة من أصل ١٢٦ دولة، وذلك وفقًا للتقرير العالمي للابتكار٢٠١٨.

٧،٢،٣ إطار سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر (الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي)

فيما يتعلق بالنظام السياسي في عمان، فهو نظام شبه ملكي يمتلك السلطان فيه كل صلاحيات صنع القرار، ويشغل عدة مناصب في الدولة إضافة إلى كونه سلطان البلاد فهو رئيس الوزراء، ووزير الخارجية، وزير الدفاع ووزير المالية، إضافة إلى محافظ البنك المركزي. وتركيز كل هذه الصلاحيات في يد السلطان تجعل من المستقبل السياسي للبلد غير واضح خصوصًا أن السلطان لا يوجد لديه ولي عهد، فالسلطان مؤخرا أصيب بمرض السرطان في القولون مما أدى إلى خضوعه للعلاج بشكل مكثف خارج السلطنة ولفترة طويلة (Al blushi،2016). وقد وضع السلطان قابوس آلية محددة لاختيار الخليفة من بعده وفق المادة ٥ من الكتاب الأبيض تتمثل في اجتماع مجلس العائلة الحاكمة، واختيار من يرونه

مناسبًا منهم على أن يكون من سلالة تركي بن سعيد بن سلطان، على أنه اذا لم تتفق الأسرة على تسمية شخص واحد في غضون ثلاثة أيام، فهناك وصية مكتوبة يوضح فيها السلطان الحالي الخليفة من بعده، وبالرغم من أن السلطنة تقع في منطقة الشرق الأوسط التي تشهد اضطرابات سياسية كثيرة أو ما يسمى بالربيع العربي إلا أن السلطنة ظلت من الدول المستقرة سياسيًّا واقتصاديًّا، حيث يشير تقرير AMB لدولة قطر في العام ٢٠١٥ أن السلطنة دولة ذات مستوى معتدل من المخاطر السياسية والاقتصادية والمالية (Alblushi، 2016).

وقد شهدت عمان تحولات كبرى خلال الخمسين سنة الأخيرة، فعمان قبل العام ١٩٧٠ ليست كعمان بعد العام ١٩٧٠. خلال حكم السلطان سعيد بن تيمور مرت عمان بمرحلة صعبة من الضياع الاقتصادي والاضطرابات السياسية التي أدت إلى حروب في كل من ظفار والجبل الأخضر نتيجة لما عاناه الشعب العماني من ظلم تحت حكم السلطان سعيد بن تيمور، حيث كان يمارس سياسة الباب المغلق على عمان مما جعل السلطنة تتخلف علميًّا واقتصاديًّا واجتماعيًّا عن محيطها الخليجي والعربي، بل إن العمانيين هاجروا من بلدهم إلى دول الخليج المجاورة وغيرها من دول العالم باحثين عن العيش الكريم. وبعد تولي جلالة السلطان قابوس بن سعيد الحكم خلفا لوالده في العام ١٩٧٠ أشرقت شمس جديدة لتنير سماء عمان وأرضها (السعدي،٢٠٠٥).

حيث ركز السلطان الجديد على تنمية البلاد والاهتمام بالمواطن العماني من خلال توفير مقومات الحياة الاجتماعية والاقتصادية. ولكي يصل السلطان إلى هذا الهدف عمل بداية على استتباب الأمن داخل البلد فاستطاع أن يقضي على التمرد في جنوب السلطنة عام ١٩٧٥ كما استطاع إخماد ثورة الجبل الأخضر في الداخلية. بعد ذلك قامت الحكومة العمانية بتسخير كل إمكاناتها من أجل النهوض بالمواطن العماني من خلال بناء البنية التحتية المتمثلة في المدارس والمستشفيات والطرق وكل

مقومات الحياة الكريمة للمواطن العماني. ومن أهم مظاهر التنمية السياسية التي شهدتها عمان خلال فترة السبعينات وما بعدها:

١. تأمين الوضع الداخلي والقضاء على الاضطرابات السياسية داخل السلطنة.

٢. بناء علاقات وطيدة مع الدول المجاورة.

٣. تبني دستور مكتوب وتعزيز حقوق المرأة العمانية وحقوق الإنسان.

كذلك شيدت المدارس والموانئ والمطارات بمختلف مناطق السلطنة. كما تم ربط كافة مناطق السلطنة بشبكة حديثة من الطرق المعبدة. وإجمالاً يعد الاستقرار السياسي والاقتصادي عاملين مهمين من عوامل جذب الاستثمارات الأجنبية، وقد أدركت السلطنة هذه الأهمية من خلال وضع كافة التشريعات والأنظمة التي تساهم في خلق بيئة آمنة ومستقرة تستقطب رؤوس الأموال الأجنبية، وتساهم في رفد الاقتصاد العماني ونموه (المجلس الأعلى للتخطيط،٢٠١٦). وقد أكد تقرير البنك الدولي ٢٠١٣ إلى أن الاضطرابات السياسية التي شهدتها بعض دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أدت إلى تأثير سلبي على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى هذه الدول، كما أكد التقرير الدولي للتنافسية الاستثمارية عام ٢٠١٨ في دراسة بحثية شملت ٧٥٠ رئيسًا تنفيذيًا في شركات عالمية مختلفة تعمل في عدة دول نامية إلى أن أهم العوامل والمحددات التي تساهم في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي الاستقرار السياسي، والأمن، إضافةإلى مناخ الاستثمار القانوني والتنظيمي (منظمة التجارة العالمية،٢٠١٨).

وقد برزت السلطنة كوجهه آمنة في كثير من المؤشرات العالمية، حيث حلت في مراكز جيدة في المؤشرات المتعلقة بالبنية السياسية والاقتصادية والاستقرار السياسي، ومؤشر غياب العنف، ومؤشر البنية التنظيمية، ومؤشر الأمن السيبراني. كما أن تقرير مؤشر السلام الدولي عام ٢٠١٨ وضع السلطنة ضمن قائمة أعلى الدول في هذا المؤشر حيث حلت في المرتبة الأولى عربيًا من حيث مؤشر انعدام الصراع

الداخلي والخارجي، كما حصلت على المرتبة الرابعة عربيًّا في مؤشر الأمن والسلم المجتمعي، والمركز الخامس عربيًّا في مؤشر السلام العالمي. أيضا أشارت مؤسسة مارش العالمية التي تعنى بدراسة المخاطر السياسية والاقتصادية للدول إلى أن السلطنة لديها بيئة سياسية واقتصادية مستقرة وجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،٢٠١٨).

٨،٢،٣ سياسات أداء وهيكل الأسواق (المنافسة وسياسات الاندماج والاستحواذ)

ظلت بيئة الأعمال في السلطنة بما في ذلك المناخ الاستثماري في عمان تمر بمراحل تنموية من أجل خلق بيئة أعمال جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر. وفي هذا الإطار شهدت بيئة الأعمال في السلطنة عدة تشريعات من أجل وضع سياسات وأداء هيكل الأسواق بالشكل الذي يجعل من السوق العماني محط أنظار المستثمرين الأجانب، حيث تم إصدار مرسوم سلطاني رقم (٢٠١٤/٦٧) بشأن سن قانون حماية المنافسة، ومنع الاحتكار قبل أن يتم تعديله بالمرسوم السلطاني (٢٠١٨/٢٢)، كما تم إنشاء مركز حماية المنافسة ومنع الاحتكار بموجب المرسوم السلطاني (٢٠١٨/٢). ومن أهم مهام هذا المركز:

أ) تطبيق القوانين المتعلقة بحماية المنافسة ومنع الاحتكار.

ب) حماية السوق من أي ممارسات تخل بمبدأ المنافسة الحرة، وتدعم قاعدة السوق الحرة وحرية الأسعار.

كذلك في إطار تطوير البنية التشريعية لمجال الأعمال في السلطنة صدر المرسوم السلطاني رقم (٢٠١٩/٥٣) الذي يعنى بقانون الإفلاس، حيث يهدف هذا القانون إلى وضع إطار تشريعي يعزز بيئة الأعمال في السلطنة، وينعكس بشكل إيجابي في زيادة ثقة المستثمر الأجنبي بالمناخ الاستثماري للسلطنة، حيث يتبنى هذا القانون إعادة هيكلة الإجراءات التي تساعد المستثمر الأجنبي والمحلي على التغلب

والتعامل مع الديون في إطار سياسات واضحة وسلسلة. كما يهدف قانون الإفلاس إلى تنظيم عملية إفلاس فروع أو وكالات بعض الشركات المتعددة الجنسيات التي تستثمر في السوق العماني، إضافة إلى دعم الشركات المتعثرة لإعادة تنشيط نشاطاتها الاقتصادية. كما سيلعب قانون الإفلاس الجديد دورا مهمًّا في تنظيم وتطوير أحكام الإفلاس التي وردت في القانون التجاري، وفقًا للمرسوم السلطاني (٩٠/٥٥)، حيث سيتم من خلال هذا القانون تحديد مرحلة إعادة الهيكلة التي يتم خلالها جمع كل من رجال الأعمال المتعثرين والأطراف المعنية بهدف إعادة النظر في هيكلة أعمالهم قبل اتخاذ قرار الإفلاس.

وفي نفس السياق شهد قانون استثمار رأس المال الأجنبي تعديلات مختلفة كان آخرها قانون رأس المال الأجنبي الصادر بالمرسوم السلطاني (٢٠١٩/٥٠). ويهدف هذا القانون بشكل أساسي إلى جعل السلطنة وجهة رئيسة للاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال تذليل كل التحديات في وجه المستثمر ينال أجانب إضافة إلى منح حوافز كبيرة لهم. فقد ركز قانون استثمار رأس المال الأجنبي على وضع نظام تشريعي شفاف يحكم بيئة عمل المستثمر الأجنبي في السلطنة، ويتماشى مع المؤشرات العالمية لبيئة الأعمال التنافسية. وإجمالاً يمكن تلخيص أهم الأهداف من وراء هذا القانون كالآتي:

أ) توسيع مجالات الاستثمار الأجنبي المباشر ليشمل مشاريع تنموية استراتيجية.

ب) تبسيط الإجراءات المطلوبة للمستثمر الأجنبي ومنح التصاريح اللازمة بصورة سلسلة.

ج) منح المستثمر الأجنبي حوافز وضمانات منها مساواته بالمستثمر المحلي.

د) منح مجلس الوزراء قرار إمكانية منح المستثمر الأجنبي معاملة تفضيلية خاصة وفقًا لمبدأ المعاملة بالمثل.

هـ) أجاز هذا القانون تخصيص الأراضي والعقارات المطلوبة للمشروع الاستثماري، وذلك وفقًا لعقد انتفاع، أو عقد إيجار طويل دون الرجوع إلى أحكام المرسوم السلطاني (٨١/٥) والمتعلق بحق الانتفاع

على أراضي السلطنة، إضافة إلى قانون الأراضي وفقًا لأحكام القواعد التي تتضمنها اللوائح مع الأخذ بعين الاعتبار التنسيق مع الجهات المختصة.

كذلك صدر قانون الشراكة بين القطاعيين العام والخاص بموجب المرسوم السلطاني (٢٠١٩/٥٢) بهدف تنفيذ سياسات الدولة التي تسعى إلى تنمية الاقتصاد الوطني، إضافة إلى تنويع مصادر الدخل من خلال تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار بشكل أكبر في مشاريع البنية التحتية والخدمات العامة. كما شدد قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص على الالتزام بالشفافية والوضوح من خلال تبني إطار ينظم آلية الشراكة بين القطاع العام والخاص.

٩،٢،٣ سياسات الخصخصة

بدأت سياسة الخصخصة تبرز بشكل لافت، وتكسب أهمية أكبر منذ تبني الدول النامية استراتيجية تنموية اعتمدت على آلية السوق بدل الاستراتيجية الشمولية التي ترتكز على التوجه المركزي للموارد وللإدارة الاقتصادية، فقد بدأت هذه الدول تؤمن بأن تحرير الاقتصاد وانفتاحه خارجيًّا مع إعطاء القطاع الخاص مجال أكبر سيؤدي إلى تنشيط الاقتصاد الداخلي لهذه البلدان. وكانت من أبرز العوامل التي دفعت الدول النامية إلى تبني هذه السياسة ضعف اقتصاداتها والاختلالات والاضطرابات المالية والإدارية التي تعاني منها. وسلطنة عمان كغيرها من الدول النامية سعت إلى إعطاء القطاع الخاص دورًا أكبر من خلال تبني سياسة الخصخصة، وكانت من أوائل الدول الخليجية التي عملت في هذا الاتجاه. فقد منحت امتياز خاص لشركة خاصة في إنشاء محطة كهرباء في العام ١٩٩٤ وفق نظام "التشييد والتشغيل والنقل"(صندوق النقد العربي، ٢٠٠٥:٢١).

كذلك سمحت السلطنة خلال عامي ٢٠٠١،٢٠٠٠ لبعض المستثمرين الإستراتيجين إقامة محطات كهربائية في كل من المنطقة الشرقية وبركاء والكامل، كما كانت السلطنة سباقة عربيًّا في منح امتياز لمدة عشرين سنة لشركة خاصة لإدارة قطاع الكهرباء في ولاية صلالة منذ العام ٢٠٠١ حيث تملك شركة أجنبية٨١٪ من رأس مال تلك الشركة الخاصة، والباقي تملكه شركة عمانية محلية. ومع التطورات الحاصلة في العالم كان لابد من صدور قانون يعنى بالخصخصة في السلطنة وهو ما تم فعلا حيث صدر المرسوم السلطاني رقم (٢٠١٩/٥١) الذي يهدف إلى تنفيذ استراتيجية السلطنة في توسيع دور القطاع الخاص، وإفساح المجال للسوق الحر مما يساهم في جذب استثمارات أجنبية أكبر، وخلق مناخ استثماري أكبر للشركات الأجنبية التي سينعكس دخولها إلى السوق العماني بشكل إيجابي من خلال نقل المعرفة الحديثة والتكنلوجيا وتنويع الاقتصاد المحلي. كما يهدف قانون الخصخصة إلى تحسين سوق رأس المال عن طريق زيادة كفاءة إدارة الموارد، وخلق فرص عمل جديدة، إضافة إلى تطوير قطاع الخدمات المقدمة للمواطن والوافد.

١٠،٢،٣ السياسات التجارية

بعد إنهيار المعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفيتي مالت الكفة السياسية والاقتصادية للمعسكر الغربي الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، والذي يتبنى سياسة السوق الحر وتحرير التجارة مما دفع الكثير من دول العالم إلى الانضمام إلى المعسكر الغربي نظرا لما شهدته الدول الغربية من تطور في كافة المجالات. وقد قامت سلطنة عمان بطلب الانضمام إلى منظمة التجارة الدولية (WTO) في العام ١٩٩٧ قبل أن تنضم إليها رسميًّا في العام ٢٠٠٠. وخلال مفاوضات السلطنة مع المنظمة الدولية كان لابد من تعديل بعض القوانين وإعادة تقييم النظام الجمركي، إضافة إلى سن قوانين تنظم الملكية الصناعية وتشريعات تتعلق بالملكية الفكرية، بما يتماشى مع سياسات المنظمة الدولية، فقد قامت السلطنة بتبني

سياسة السوق الحر من خلال المادة (١) من القانون الأساسي للدولة التي تنص على أن "الاقتصاد الوطني أساسه العدالة، ومبادئه الاقتصاد الحر، وقوامه التعاون البناء المثمر بين النشاط العام والنشاط الخاص، وهدفه تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج".

وعضوية سلطنة عمان في منظمة التجارة العالمية تعني التزام السلطنة بالسياسات التجارية التي تتبعها المنظمة التي تتكون من ١٢٤ عضـــوًا حول العالم؛ مما يمكن هذه الدول من التبادل التجاري فيما بينهم بشكل أكثر فعالية وأقل تكلفة، ومن أهم البنود التي تبين وجه السياسة التجارية للسلطنة ما يلي:

أ) المادة (٢٠٠٠/٣٨) التزام الســـلطنة بحماية العلامات التجارية والحماية من المنافســـة غير المشروعة.

ب) المادة (٢٠٠٠/٣٧) حماية حقوق المؤلف.

ج) المادة (٢٠٠٠/٨٢) اعتماد قانون يحمي براءة الاختراع.

د) اعتماد قانون حقوق الملكية الصناعية بموجب المرسوم السلطاني (٢٠٠٠/٦٧) وقد هدف هذا القانون إلى حفظ الحقوق المتعلقة بالملكية الصناعية الذي بدوره ينعكس إيجابًا على ثقة المستثمر الأجنبي في السوق العمانية من خلال منح ضمانات لهذا المستثمر.

هـ) اعتماد قانون حقوق المؤلف بموجب المرسوم السلطاني (٢٠٠٨/٦٥) مع تعديل بعض أحكامه بموجب المرسوم السلطاني (٢٠٠٨/١٣٢)، وقد تم صياغة هذا القانون ليتماشى مع القوانين الدولية في ذات الشأن مما سيساهم بشكل إيجابي في كسب ثقة المستثمر، وجذب الاستثمارات الأجنبية إلى السلطنة.

و) تم اعتماد قانون مكافحة الإغراق والتدابير التعويضية والوقائي لدول مجلس التعاون الخليجي

بموجب المرسوم السلطاني (٢٠٠٦/٣٩) وهو من القوانين الحمائية التي تهدف إلى حماية التجارة الخارجية بين دول الخليج العربية. وقد عرف القانون الإغراق على أنه "تصدير سلعة إلى دول المجلس بسعر تصدير أقل من قيمته العادية في مجرى التجارة العادية".

ز) تم اعتماد قانون التقييم الجمركي للبضائع المستوردة بموجب المرسوم السلطاني (٢٠٠٠/٨٣).

ح) ويبين الجدول نمو الواردات وأسعار التعرفة الجمركية في السلطنة قبل وبعد الانضمام إلى منظمة التجارة الدولية (WTO).

الجدول ٣، ٢: نمو الواردات وأسعار التعرفة الجمركية في السلطنة قبل وبعد الانضمام إلى منظمة التجارة الدولية (WTO)

الدولة	قبل الانضمام إلى منظمة التجارة الدولية		بعد الانضمام إلى منظمة التجارة الدولية	
	متوسط معدل الرسوم الجمركية	متوسط نمو الواردات	متوسط معدل الرسوم الجمركية	متوسط نمو الواردات
سلطنة عمان	٤٩،٨	٣٣،٧	٧٨،٤	٩٨،١٤

المصدر: (Boughanmi& others،١٩٢٠)

وإشارة إلى الجدول (٢,٣) فإن معدل الرسوم الجمركية للسلطنة شهد انخفاضًا كبيرًا بعد الاتفاقية، حيث انخفض من ٤٩،٨ قبل الانضمام إلى منظمة التجارة الدولية ليصل إلى ٧٨،٤ بعد الانضمام إلى المنظمة الدولية وهو ما انعكس إيجابًا على حجم الواردات إلى السلطنة والتي بدورها ارتفعت من ٤٩،٨ قبل الانضمام إلى المنظمة الدولية لتصل إلى ٩٨،١٤ بعد الانضمام إلى المنظمة. كل ذلك يعكس الأثر الإيجابي الذي لعبته هذه الاتفاقية الدولية في تنشيط التجارة البينية بين السلطنة والدول الأعضاء في المنظمة نظرًا لالتزام السلطنة بكثير من المعايير الدولية وإبقاء التعرفة الجمركية عند النسب المتفق عليها بين الدول الأعضاء في منظمة التجارة الدولية.

كما قامت السلطنة بالانضمام إلى اتفاقيات متعددة من أجل تعزيز التجارة الخارجية والروابط السياسية والاقتصادية مع العالم الخارجي مثل: اتفاقية مجلس التعاون الخليجي في العام ١٩٨١. ومن أبرز أهداف هذه الاتفاقية زيادة التقارب بين دول مجلس التعاون الخليجي في الجوانب المختلفة، والقيام بإصلاحات اقتصادية تساهم في تنشيط التجارة البينية بين دول المجلس من خلال تعزيز العمل الإداري المشترك، ووضع التشريعات المناسبة كالقوانين المتعلقة بالجمارك والتجارة والإغراق ومكافحة الفساد وغيرها من القوانين ذات الصلة. إضافة إلى ذلك، فإن دخول السلطنة في التكتل الخليجي يعطي قوة تفاوضية لهذه الدول الخليجية مجتمعة أن تدخل في مفاوضات تجارية واتفاقات دولية على غرار اتفاقية دول مجلس التعاون الخليجي مع دول رابطة التجارة الحرة الأوربية (أفتا)، حيث إن مكاسب هذه الاتفاقية كانت جيدة للسلطنة ولباقي دول الخليج من حيث تحرير التجارة والسلع، وتحرير التجارة والخدمات، وتعزيز المنافسة في مختلف الجوانب الاقتصادية، وضمان الحماية لحقوق الملكية الفكرية، ودعم الاستثمار بشكل تبادلي، ووضع أسس مكافحة الإغراق وإجراءات قانونية تعتمد بشكل أساسي على شروط منظمة التجارة الدولية (Boughanmi&others، ١٩٢٠).

كذلك وقعت السلطنة اتفاقية التجارة العربية الحرة عام ١٩٩٧(جافتا) وكان من أبرز أهداف هذه الاتفاقية فتح السوق العربي أمام كافة الدول الأعضاء، وتعزيز التجارة العربية البينية حيث نصت الاتفاقية على إعفاء الدول الأعضاء من الرسوم الجمركية على كل من السلع الصناعية والزراعية، ولم يشمل هذا الإعفاء قطاع الخدمات والاستثمار. كما وقعت السلطنة اتفاقية مع الولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠٠٨ تضمنت التحرير التدريجي في التجارة الثنائية بين البلدين في مجالات السلع والخدمات، إضافة إلى حماية حقوق الملكية الفكرية وحقوق المنشأة.

١١،٢،٣ المحددات الاقتصادية

من العوامل الاقتصادية التي استند إليها دينج في نظريته لمعرفة دوافع المستثمر الأجنبي للدخول إلى سوق البلد المضيف كل من: حجم السوق ونصيب الفرد من الدخل، معدل نمو السوق، إمكانية الوصول إلى الأسواق العالمية، أذواق المستهلكين الخاصة بالبلد المضيف، إضافة إلى هيكل السوق في البلد المضيف. يمثل حجم السوق عاملاً مهمًّا من عوامل جذب المستثمر الأجنبي خاصة الشركات الباحثة عن الأسواق والتي تسعى لتسويق منتجاتها في سوق البلد المضيف قبل التوجه لتصدير منتجاتها للسوق الخارجي. ولمعرفة حجم السوق وحجم الطلب في سوق معينة يؤخذ بعين الاعتبار القوة الشرائية للفرد، وهذا يعني الرجوع إلى كل من إجمالي الناتج المحلي كمؤشر عن حجم السوق، إضافة إلى متوسط دخل الفرد كمؤشر للقوة الشرائية للأفراد.

الجدول ٣، ٣: بيانات حجم السوق العمانية (مليار دولار)

السنة	الناتج الإجمالي المحلي(GDP)	الناتج الإجمالي المحلي للفرد(GDPP)	معدل النمو السنوي للناتج المحلي
٢٠٠٩	٤٨,٣٩	٢,١٩٤٥٤	٣,٣
٢٠١٠	٥٨,٦٤	٢,١٩٢٨١	٥,٦
٢٠١١	٦٧,٩٤	٧,١٧٨٣٧	٤,٥
٢٠١٢	٧٦,٦٩	٨,١٨١٢٥	١١,٥
٢٠١٣	٧٨,٧٨	٨,١٧٥٧٧	٢,٩
٢٠١٤	٨١,٠٨	٣,١٦٨٨٤	١,٢
٢٠١٥	٦٨,٩٢	٨,١٦٦٨٩	٤,٧
٢٠١٦	٦٥,٩٤	٢,١٦٦٩٢	٥
٢٠١٧	٧٠,٧٨	٦,١٥٨٧٥	٠,٩-
٢٠١٨	٧٩,٢٩	٩,١٥٦٦٣	١٢

المصدر:(المركز الوطني للإحصاء والمعلومات،٢٠١٨)

وبالرغم من كون السوق العماني صغيرة نسبيًّا حيث يبلغ عدد سكان السلطنة ٤,٦ مليون نسمة حسب آخر تقرير للمركز الوطني للإحصاء والمعلومات إلا أن الناتج المحلي الإجمالي للفرد في السلطنة مرتفع؛ مما يعني أن هناك قوة شرائية جيدة للأفراد. ويوضح الجدول (٣،٣) أن الناتج المحلي الإجمالي للسلطنة شهد ارتفاعًا تدريجيًّا خلال العشر سنوات الأخيرة حيث ارتفع من ٤٨,٣٩ مليار في العام ٢٠٠٩ ليصل إلى ٧٩,٢٩ مليار دولار في العام ٢٠١٨، وشهد العام ٢٠١٤ أكبر ناتج محلي إجمالي للسلطنة ووصل ٨١,٠٨ مليار دولار وهو راجع إلى الارتفاع الكبير في أسعار النفط العالمية في تلك الفترة. ومع الانخفاض الحاد الذي شهدته أسعار النفط العالمية في العام ٢٠١٥ انخفض الناتج المحلي الإجمالي للسلطنة بمقدار ١٣ مليار دولار ليصل إلى ٦٨,٩٢ مليار دولار. كذلك بالتوازي مع ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي للسلطنة خلال الأعوام الأخيرة شهد الناتج الإجمالي المحلي للفرد ارتفاعًا تدريجيًّا في نفس الفترة حيث ارتفع من ١٩٤٥٤،٢ في العام ٢٠٠٩ إلى ٩,١٥٦٦٣ في العام ٢٠١٨.كما يبين الجدول (٣،٥) أن معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي للسلطنة شهد ارتفاعًا خلال العشر سنوات الأخيرة حيث ارتفع من ٣,٣ في العام ٢٠٠٨ ليصل إلى ١٢ في العام ٢٠١٨ وهو معدل نمو جيد يعكس الاستقرار في نمو الاقتصاد العماني رغم التقلبات الكبيرة في أسعار النفط العالمية.

وإجمالا يوضح الجدول (٢،٥) أن القوة الشرائية للفرد في السلطنة جيدة وجاذبة للمستثمر الأجنبي حيث إن المعدلات التي وصلت إليها عالية مقارنة بكثير من الدول، ويؤكد تقرير البنك الدولي أن السلطنة تصنف من ضمن الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع.

١٢،٢،٣ إمكانية الوصول إلى الأسواق العالمية

تتميز سلطنة عمان بموقعها الجغرافي حيث تقع في أقصى الجنوب الشرقي لشبه الجزيرة العربية

على مساحة تقدر بحوالي ٣١٠ ألف كيلو متر مربع، ويشكل هذا الموقع الجغرافي الاستراتيجي همزة وصل بين شرقي أفريقيا وآسيا ، كما أن السلطنة تطل على مضيق هرمز الذي يمر منه ما يقارب ٦٠٪ من احتياجات العالم من النفط. وتطل السلطنة على عدة بحار وهي بحر عمان وبحر العرب، كما تطل على المحيط الهندي. وتتكون سلطنة عمان من ١٢ محافظة تبدأ من محافظة ظفار في أقصى الجنوب وتنتهي بمحافظة مسقط في أقصى الشمال.

١٣،٢،٣ الاستثمار الأجنبي الباحث عن الموارد والأصول

يؤكد بعض الباحثين أن هناك من الاستثمارات الأجنبية من يسعى للوصول إلى الموارد والأصول داخل البلد المضيف. فنظرية دينج تستند إلى أن الشركات المتعددة الجنسيات تهدف من خلال تدويل أعمالها إلى السيطرة على الموارد والأصول غير المستغلة في بعض الدول النامية التي قد لا تمتلك الخبرة والمعرفة والتقنية للاستفادة من مواردها الطبيعية، وهذا بدوره يجعل من هذه الأصول والموارد عاملاً مهما من عوامل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول المضيفة (نفيسة،٢٠١٦). وتحتوي عمان على ثروة نفطية وغاز، إضافة إلى معادن مختلفة. وقد بدأت السلطنة بتصدير النفط في العام ١٩٦٧ وارتفعت هذه الصادرات من ١٢١ مليون برميل سنويًا في العام ١٩٧٠ ليصل إلى٦,٣٦٧ مليون برميل سنويًا في العام ٢٠١٧. ويشكل النفط عصب الاقتصاد العماني حيث يمثل ٤٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي للسلطنة، ولدى عمان احتياطات من النفط تصل إلى حوالي ٧٩١,٤ مليون برميل بنهاية العام ٢٠١٨. كذلك تحتوي سلطنة عمان على احتياطات جيدة من الغاز الطبيعي، وقد بدأت السلطنة بتصدير الغاز منذ العام ٢٠٠٠ وارتفعت صادرات الغاز في السلطنة بشكل تدريجي حيث بلغت في العام ٢٠٠٤ حوالي ٦٣٤ مليون ريال وهو ما يمثل ٣،١٢٪ من إجمالي الصادرات في السلطنة. وتصل متوسط كمية

إنتاج السلطنة من الغاز اليومي في العام ٢٠١٨ حوالي ١٢٥ مليون متر مكعب (المركز الوطني للإحصاء،٢٠١٨).

وتشكل هذه الموارد الطبيعية رافدًا مهمًّا للاقتصاد العماني، حيث تستقطب الكثير من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وقد استثمرت السلطنة في هذا المجال بالشراكة مع شركات أجنبية عالمية في قطاع النفط والغاز مبالغ كبيرة جدا، وصلت إلى ١١,٧٤ مليار دولار خلال العام ٢٠١٨ منها ٨,٤ مليار في قطاع النفط ٣,٣ مليار دولار في قطاع الغاز. حيث منحت الحكومة العمانية شركة بتروليش.م.ل منطقة الامتياز رقم٥٧، وشركة أوكسيدنتال عمان منطقة الامتياز٥١ إضافة إلى شركة أوكسدنتال، وشركة النفط العمانية منطقة الامتياز٦٥ مع توقع أن تصل كلفة الاستثمار في هذه المشاريع الاستكشافية حوالي ٥٨ مليون دولار في المرحلة الأولى لتغطية نفقات المسوحات الزلزالية والحفر الاستكشافية، إضافة إلى تكلفة الدراسات الجيولوجية والجيوفيزيائية. كذلك قامت الحكومة العمانية بطرح ست مناطق امتياز جديدة للشركات العالمية والمحلية. ويوجد بالسلطنة عدة شركات عاملة في قطاع النفط والغاز من أهمها شركة تنمية نفط عمان، وهي مملوكة للسلطنة بنسبة ٦٠٪، بينما تمتلك شركة شل الهولندية ٢٠٪ وتشغل الشركة ما يزيد عن ١٧٨ حقلًا نفطيًّا بالسلطنة، كما تقوم بحفر ٦٠٠ بئر جديدة سنويًّا، وتنتج الشركة ٦١٠,٠٠٠ برميل شهريًّا (شركة شل للتنمية،٢٠١٨).

١،١٣،٢،٣ الموارد البشرية

من أجل النهوض بالإنسان العماني كان لابد من الاهتمام بقطاع التعليم، وهو ما ظهر جليًّا في السياسة التي انتهجها السلطان قابوس منذ توليه مقاليد الحكم عام ١٩٧٠، حيث زاد عدد المدارس في السلطنة من ٣ مدارس إلى ١٨٠٨ مدرسة (المركز الوطني للإحصاء،٢٠١٨). وكما ذكر سابقًا، فإن

عدد سكان السلطنة يصل إلى حوالي ٤,٥ مليون نسمة، وتبلغ عدد القوى العاملة منهم حوالي ٢,٣٥ مليون عامل منهم ٨٤,٦ من الذكور والباقي من الإناث. ويتوزع العمال في السلطنة على القطاع الخاص بنسبة ٧٦,٨ والقطاع ١٠,٢ بينما يعمل ١٢٪ في القطاع العائلي.

ويشكل العمانيون ٢٠٪ من حجم اليد العاملة في السلطنة، حيث يتركز معظمهم في القطاع الحكومي بنسبة تصل إلى٨٤,٣ من إجمالي العاملين في هذا القطاع الحكومي، بينما تصل نسبتهم في القطاع الخاص إلى١٣,٧ فقط. وفي جانب التعليم، فإن٩,١ من اليد العاملة العمانيين حاصلين على مؤهل جامعي بكالوريوس أو ما يعادلها، بينما ١,٧ حاصلين على دراسات عليا. وتشير الأرقام الصادرة عن المركز الوطني للإحصاء إلى أن معظم المجتمع العماني تغلب عليه فئة الشباب، حيث إن أعداد الباحثين عن عمل في السلطنة وصل إلى١,٧٪. (المركز الوطني للإحصاء،٢٠١٨).

٢،١٣،٢،٣ الكهرباء والمياه والنقل والاتصالات

فيما يتعلق بقطاع الكهرباء والمياه وصل إنتاج السلطنة من الكهرباء في العام ٢٠١٧ إلى٣٥,٧ إلف جيجاواط/ساعة، ويشكل الاستهلاك المنزلي من الكهرباء ٤٦٪، بينما الاستهلاك التجاري ٢٣,٣. كذلك وصل إنتاج السلطنة من المياه حوالي ٤ مليون متر مكعب (المركز الوطني للإحصاء،٢٠١٧). أما قطاع النقل والاتصالات، فهو من القطاعات الحيوية التي شهدت تطورًا ملحوظًا خلال السنوات الأخيرة، حيث يصل عدد مكاتب البريد في عمان ٨٢ مكتبًا، ويصل عدد خطوط الهاتف الثابت ٤٩٨ ألف خط، بينما يبلغ عدد المشتركين في الهاتف النقال ٦,٩٤ مليون مشترك بمعنى أن ٢،١٥٢ معدل انتشار الهاتف المتنقل لكل ١٠٠ فرد من السكان في السلطنة (المركز الوطني للإحصاء،٢٠١٧). وتصل السعة الدولية للإنترنت في السلطنة إلى ٥٤٦,٩ ألف ميجا، وهو ما يشير إلى انتشار كبير للإنترنت يصل

إلى حوالي ٦٠٪ لكل ١٠٠ أسرة. كما تتميز السلطنة بشبكة طرق حديثة تربط كافة مناطق السلطنة بعضها ببعض.

٣،٣ اتجاه ونمط الاستثمار الأجنبي المباشر في عمان

١،٣،٣ عمان والاستثمار الأجنبي المباشر

في الأعوام العشرين الماضية، أظهرت الاستثمارات الأجنبية المباشرة توسعًا كبيرًا في التدفقات الداخلية والخارجية على المستوى الدولي. وبالنظر إلى الخصائص المنسوبة إلى دور رؤوس الأموال الأجنبية في عملية التنمية الاقتصادية في البلدان النامية، تسعى الدول النامية إلى جعل سياساتها المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة أكثر تحررًا وانفتاحًا؛ وذلك سعيًا منها لاستقطاب تدفقات رأس المال الأجنبي إلى الداخل. وتسعى سلطنة عمان إلى جذب المستثمر الأجنبي سعيًا منها لتعزيز التنمية الاقتصادية الشاملة في البلد، وحرصًا منها لمواجهة التحديات المحلية مثل: عجز الموازنة العامة، واستيعاب الباحثين عن عمل، وتطوير القطاع الخاص وغيرها من التحديات الاقتصادية. فالسلطنة واحدة من الكثير من الدول التي تعاني من انخفاض المدخرات، وهذا بدوره يؤدي إلى ضعف في الاستثمار المحلي. ويتطلب هذا الحال وضع سياسات اقتصادية تساهم في رفع المدخرات وارتفاع في معدل الاستثمار سواء الداخلي أم الخارجي؛ لسد الفجوة الحاصلة في الادخار والاستثمار. أضف إلى ذلك أن من المتوقع أن يكون هناك تكامل بين كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الداخلي في البلد المضيف، وما يترتب على الاستثمارات الأجنبية المباشرة من استغلال لكثير من الموارد الطبيعية في البلد المضيف التي لا تستغل بالشكل المطلوب؛ نظرًا لعدم وجود الخبرات الفنية والإدارية والتكنلوجيا المتطورة عند كثير من الدول النامية (Al Shubiri،٢٠١٦)

٢،٣،٣ حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى سلطنة عمان

ويبين الجدول (٣، ٤) حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية من وإلى السلطنة خلال الفترة من ٢٠١٢ ولغاية ٢٠١٨. والملاحظ أن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى السلطنة شهدت نموًا مستمرًا بداية من ١٨,١٠٥,٢٥دولار خلال العام ٢٠١٢ ليصل إلى٢٨,٢٠٧,٣٣ في العام ٢٠١٨. وفي المقابل، فإن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من السلطنة ارتفع من ٤,٩٠٢,٦٨١ في العام ٢٠١٢ ليصل إلى١٠,٨٧٦,١٠في العام ٢٠١٨.

الجدول ٣، ٤: حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية من وإلى السلطنة خلال الفترة من ٢٠١٢ ولغاية ٢٠١٨

٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨
تطور أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة (بالمليون دولار)						
٤,٩٠٢.٦٨١	٥,٨٣٦.٣٦١	٧,١٩٣.٩٧٨	٧,٥٢٩.٤٦٩	٧,٨٨٥.٧٧٦	١٠,٣٠٩.٧	١٠,٨٧٦.١٠
تطور أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة (بالمليون دولار)						
١٨,١٠٥.٢٥	١٩,٧١٧.٧٣	٢١,٠٠٥.١٢	١٨,٨٣٣.٤٧	٢١,٠٩٨.٧٥	٢٤,٠١٦.٣٨	٢٨,٢٠٧.٣٣
تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة (بالمليون دولار)						
١,٣٦٥.٤١	١,٦١٢.٤٨٤	١,٢٨٧.٣٨٦	٢,١٧١.٦٥	٢,٢٦٥.٢٨	٢,٩١٨.٠٧٥	٤,١٩٠.٥٠٥

المصدر: الأونكتاد– ٢٠١٩

٣،٣،٣ الاستثمارات الأجنبية في عمان حسب النوع ٢٠١٣–٢٠١٧

الجدول ٣، ٥:إجمالي الاستثمارات الأجنبية في عمان حسب النوع ٢٠١٣–٢٠١٧

نوع الاستثمار	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧*	تدفقات ٢٠١٦	تدفقات ٢٠١٧*
الاستثمار الأجنبي **المباشر**	٦,٩٢٦.٢	٧,٥٥٦.٧	٦,٨٨٩.٤	٨,٠٧٩.١	٢٠١،٩.١	١,١٨٩٧,٧	١,١٢٢.٠

الاستثمار الأجنبي في المحافظ	٧٩٣,١	١٠٢٣,٤	٩٩٧,٠	٨٩٩,٣	٧٩٣,١	٩٧,٧	١٠٦,٢
المشتقات المالية	٦٠,٨	٥٧,٧	٦٥,٦	٦٣,٣	٣٣,٨	٢,٣	٢٩,٥
استثمارات أجنبية أخرى	٦,٥٧١.٣	٦,٢١٦.٦	٥,٩٧٣.٤	٦,٣٧٩.١	٦,٢٩٥.٠	٤٠٥,٧	٨٤,١
المجموع	١٤,٣٥١.٤	١٤,٨٥٤.٤	١٣,٩٢٥.٤	١٥,٤٢٠.٨	١٦,٣٢٣.٠	١,٤٩٥.٤	٩٠٢,٢

المصدر: (المركز الوطني للإحصاء والمعلومات،٢٠١٨)

وصـــل إجمالي الاســـتثمارات الأجنبية في ســـلطنة عمان حتى نهاية عام ٢٠١٧ حوالي 16,323.0مليون ريال عماني. ويوضح الشكل (٣،٥) أن الاستثمار الأجنبي المباشر في سلطنة عمان شـــهد ارتفاعًا تدريجيًا خلال الســـت ســـنوات الأخيرة، حيث ارتفع من ٦,٩٢٦.٢ مليون ريال في العام ٢٠١٣ ليصـــل إلى ٩,٢٠١.١ مليون في العام ٢٠١٧. ومن الملاحظ أن الزيادة في الاســـتثمار الأجنبي المباشـــر شـــهدت انخفاضًـــا في العام ٢٠١٥ بحوالي٦٦٧ مليون ريال، وذلك بسـبب الانخفاض الكبير في أسعار النفط في تلك الفترة، حيث إن معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة تقع في قطاع النفط والغاز.

الجدول ٣، ٦ :إجمالي الاستثمارات الأجنبية في عمان حسب النوع ٢٠١٣-٢٠١٧

نوع الاستثمار	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧*
الاستثمار الأجنبي المباشر	٤٨,٣	٥٠,٩	٤٩,٥	٤,٥٢	**٥٦,٤**
الاستثمار الأجنبي في المحافظ	٥,٥	٦,٩	٢,٧	٥,٨	**٩,٤**
المشتقات المالية	٠,٤	٠,٤	٠,٥	٠,٤	**٠,٢**
استثمارات أخرى	٨,٤٥	٩,٤١	٤٢,٩	٤١,٤	**٣٨,٦**
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	**١٠٠**

المصدر: (المركز الوطني للإحصاء والمعلومات,٢٠١٨)

يحتل الاستثمار الأجنبي المباشر المركز الثاني مقارنة مع الاستثمارات الأجنبية في السلطنة. ويبين الجدول (٣،٦) أن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في السلطنة في العام ٢٠١٧ بلغ (٩,٢٠١.١)

وهذا يمثل 65,٤٪ من إجمالي قيمة الاستثمارات الأجنبية في عام ٢٠١٧. وتمثل الاستثمارات الأخرى بما فيها الاســـتثمار في مجالي الائتمان التجاري والقروض ما قيمته ٧,١٢١٢,٩ مليون ريال عماني، وهو ما يعادل ٤٣,٦٪ من حجم الاستثمارات الأجنبية في السلطنة خلال العام ٢٠١٧. وخلال الخمسة أعوام الأخيرة شهد حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في السلطنة تذبذبًا، حيث كان الاستثمار الأجنبي المباشر يشكل ٤٨,٣٪ من حجم الاستثمارات الأجنبية في السلطنة خلال العام ٢٠١٣، وارتفعت هذه النسبة لتصل إلى٥٠,٩٪ خلال العام ٢٠١٤ قبل أن تهبط إلى.٤٩,٥٪ خلال العام ٢٠١٥ ثم ترتفع بعد ذلك تدريجيًا.

٤،٣،٣ الاستثمار الأجنبي المباشر حسب النشاط (الأهمية النسبية %)

الجدول ٣، ٧: الاستثمار الأجنبي المباشر حسب النشاط (الأهمية النسبية %)

النشاط	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧*
استخراج النفط والغاز	٥١,٦	٥٤,٠	٤٣,٣	٤٩,٢	٥٣,٣
الوساطة المالية	١٥,٣	١٤,٦	٢٠,٠	١٧,٨	١٦,٠
الصناعة التحويلية	١٤,٥	١٢,٢	٥١,١	١٣,٠	١٢,٣
الأنشطة العقارية والإيجاري وأنشطة المشاريع التجارية	٦,٦	٦,٧	٧,٨	٧,٧	٩,٦
التجارة	٣,٥	٣,٤	٣,٨	٣,٣	٣,٠
النقل -التخزين والاتصالات	٢,٦	٢,٧	٣,٧	٣,٥	٢,٩
الإنشاءات	٢,٨	٢,٥	٢,١	١,٧	١,٨
الفنادق والمطاعم	١,٢	٢,٢	٢,٣	١,٩	١,٧
الكهرباء والمياه	١,١	١,٠	١,١	١,٠	٠,٩
أخرى	٠,٧	٠,٦	٠,٨	٠,٨	١,١
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: (المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، مسح الاستثمار الأجنبي ٢٠١٨)

يبين الجدول (٣،٧) أن هناك تباين في هيكل الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات الاقتصاد

المختلفة في السلطنة. فقطاع الصناعة التحويلية مثلا، يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر من مجموع الاستثمارات الأجنبية ما نسبته ١٢,٣٪ فقط؛ كذلك تمثل استثمارات الوساطة المالية ١٦٪ من إجمالي الاستثمارات الأجنبية في السلطنة. وتتركز معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع الطاقة، حيث تشكل الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع النفط والغاز (٥٣,٣٪) من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في السلطنة لعام ٢٠١٧. ويوضح الجدول (٧,٣) أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع الكهرباء والمياه ما زال ضعيفًا، حيث استقطب ما نسبته (١,١٪) فقط من حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ٢٠١٧.

٣،٣،٥ الاستثمار الأجنبي المباشر حسب بلد المنشأ

الجدول ٣، ٨:الاستثمار الأجنبي المباشر حسب بلد المنشأ ٢٠١٧

بلد المنشأ	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧*	تدفقات Flow	
						٢٠١٦	٢٠١٧*
المملكة المتحدة	٣,٠٧٣,٩	٣,٣٥٩,٩	٤,٢٥٧,١	٤,٤٩٨,٣	٤,٢٧٤,٢	٩٢٧,٠	٧٧٥,٨
الإمارات العربية المتحدة	١,١٥٦,٨	٨٣١,٧	٨٤٦	٩٨٦,٤	١,٠٠٦,٨	١٤٠,٤	٢٠,٤
الولايات المتحدة الأمريكية	٢٣٠,١	٢٥٣,٤	٢٥٥,٤	٢٤٤,٨	٦٦٧,٥	١٠,٦	٤٢٢,٧
دولة الكويت	٢٤٣,٧	٣,٣٤١	٣٨٧,٦	٤١١,٥	٤٣٠,٧	٢٣,٩	١٩,٢
دولة قطر	١,٢٢١	٢٦٥,٠	٣٦٥,٦	٣٩١,٦	٣٨٦,١	٢٦,٠	(٥,٥)
مملكة البحرين	٢٤٦,٤	٢٦٤,٤	٣١٢,١	٣٤٧,٨	٢٨١,٢	٣٥,٧	(٦٦,٦)
سويسرا	١٨٧,٦	٣,١٥٨	٢٨٧,٦	٧,٢٧٣	٢٤٥,٠	١٣,٩	(٢٨,٧)
الهند	٤,٢٦٤	٣,٢٩١	٢٨١,٣	٢٣٩,٠	٢٣٨,٩	٣,٤٢	(٠,١)
هولندا	١٤١,٣	٠,٢٠٣	٨,٢٥٣	٢٤٨,٥	٢٣٤,٦	(٣,٥)	(١٣,٩)
أخرى	١٦٠,٩,١	١,٣٤٩٠.	١,٣٢٨.٦	١,٤٣٧,٤	١,٤٣٦,١	١٠٨,٨	(٣,١)
المجموع	٦,٩٢٦,٢	٧,٧٥٥,٦	٦,٤٨٨.٩	١,٠٧٩,٨	٩,٢٠١,١	١,١٨٩,٧	١,١٢٢.٠

المصدر: (المركز الوطني للإحصاء والمعلومات،٢٠١٨)

يبين الشكل (٣،٨) توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في السلطنة حسب بلد المنشأ، حيث إن أكبر مستثمرين في السلطنة هم: المملكة المتحدة باستثمارات وصلت إلى 4,274.2 مليون ريال خلال العام ٢٠١٧ منها 3,969.7 في قطاع النفط والغاز. انظر الجدول(٣,٥) وهو ما يمثل ٩٢.٩٪ من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة للملكة المتحدة في عمان خلال العام ٢٠١٧. بينما كانت دولة الإمارات العربية المتحدة ثاني أكبر مستثمر في السلطنة، ووصلت استثماراتها الأجنبية المباشرة عام ٢٠١٧ إلى 1,006.8 مليون ريال عماني، حيث استقطب قطاع الوساطة المالية النسبة الأكبر للاستثمارات الإماراتية في السلطنة ووصل إلى 9 ,٤٠٤ مليون ريال، يليه قطاع الصناعات التحويلية باستثمارات تصل إلى٢١٥ مليون، ثم الأنشطة العقارية والإيجارية، وأنشطة المشاريع التجارية باستثمارات وصلت إلى١٣٠ مليون ريال عماني.

٦،٣،٣ الاستثمار الأجنبي المباشر حسب النشاط

الجدول ٣، ٩ :الاستثمار الأجنبي المباشر حسب النشاط وأهم تسع دول لعام ٢٠١٧م*

النشاط الدولة	استخراج النفط والغاز	الصناعة التحويلية	الوساطة المالية	الأنشطة العقارية والتجارية وأنشطة المشاريع التجارية	الإنشاءات
المملكةالمتحدة	٣,٩٦٩.٧	١٠,٥	٢٠٧,٣	٢٤,٧	٢٦,٤
الإمارات العربية المتحدة	٠,٠	٢١٥,٥	٩,٤٠٤	١٣٠,٠	١٩,٩
الولايات المتحدة الأمريكية	٥٦٣,٦	٨٩,٥	١٠,٦	٠.٠	٠.٠
دولة الكويت	٠.٠	٤٤,٢	١٩,٦	٢٢٢,٥	٠.٠
دولة قطر	٠.٠	٠.٠	٢٨٨,٩	٨٦,٠	٠,٠
مملكة البحرين	٠,٠	٦,١	١٤٨,٦	١١,١	٥,٦
سويسرا	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠
الهند	٠.٠	٩٨,٤	٦١,٣	١,٢	٥٠,٧
هولندا	٠.٠	٨٦,٤	٠.٠	٥,٩	١١,٠
المجموع	٤,٥٣٣,٣	٥٥٠,٦	١,١٤١,٢	٤٨١,٤	١١٣,٦

المصدر: (المركز الوطني للإحصاء والمعلومات،٢٠١٨)

يوضح الجدول (٣،٩) حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في السلطنة خلال العام ٢٠١٧ حسب نشاط الاستثمار. ويبين الجدول أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في السلطنة ما زالت متركزة بشكل رئيسي في قطاع النفط والغاز رغم الجهود الكبيرة التي تبذلها الحكومة العمانية من أجل التنويع الاقتصادي، وعدم الاعتماد بشكل كبير على قطاع الطاقة؛ نظرا للتذبذب الكبير الذي تشهده أسواق النفط والغاز على المستوى الدولي، وقد بلغت حصة قطاع النفط والغاز من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في السلطنة ٤,٥٣٣,٣ مليون ريال وهو ما يشكل حوالي ٤،٥٤٪ من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال العام ٢٠١٧. بينما حل قطاع الوساطة المالية في المرتبة الثانية حيث بلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في هذا القطاع ١,١٤١,٢مليون ريال عماني، وهو ما يمثل ١٤,٧٪ من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في السلطنة، وقد توزع باقي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في السلطنة خلال العام ٢٠١٧ على قطاعات مختلفة مثل: الصناعات التحويلية ٧,١٪، والأنشطة العقارية، والإيجاري، وأنشطة المشاريع التجارية ٦,٢٪ وأخيرا قطاع الإنشاءات ١,٥٪.

الجدول ٣، ١٠:الاستثمار الأجنبي المباشر حسب النشاط وأهم تسع دول لعام ٢٠١٧م* (الأهمية النسبية)%

النشاط / الدولة	استخراج النفط والغاز	الصناعة التحويلية	الوساطة المالية	الأنشطة العقارية والتجارية وأنشطة المشاريع التجارية	الإنشاءات
المملكة المتحدة	٩٢,٩	٠,٢	٤,٩	٠,٦	٠,٦
الإمارات العربية المتحدة	٠،٠	٠,٢١	٤٠,٢	١٢,٩	٢,٠
الولايات المتحدة الأمريكية	٨٤,٤	١٣,٤	١,٦	٠,٠	٠,٠
دولة الكويت	٠،٠	١٠,٣	٤,٦	٥١,٧	٠,٠
دولة قطر	٠،٠	٠,٠	٧٤,٨	٢٢,٣	٠,٠
مملكة البحرين	٠،٠	٢,٢	٥٢,٨	٣,٩	٢,٠
سويسرا	٠،٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠

الهند	٠،٠	٤١,٢	٢٥,٧	٠,٥	٢١,٢
هولندا	٠،٠	٣٦,٨	٠,٠	٢,٥	٤,٧
المجموع	٥٨,٤	٧,١	١٤,٧	٦,٢	١,٥

المصدر: (المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، مسح الاستثمار الأجنبي٢٠١٨)

٧،٣،٣ ربحية الاستثمار الأجنبي في عمان

الجدول٣، ١١: المؤشرات العامة لمسح الاستثمار الأجنبي

البيان	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧*
الناتج المحلي الإجمالي	٣٠,٢٩٢,٦	٣١,١٧٤.٠	٢٦,٥٠٠.٣	٢٥,٣٥٤.٥	٢٧,٢١٦.٤
الاستثمار الأجنبي	١٤,٣٥١,٤	١٤,٨٥٤,٤	١٣,٩٢٥,٤	١٥,٤٢٠,٨	١٦,٣٢٣,٠
الاستثمار الأجنبي المباشر	٦,٩٢٦,٢	٧,٥٥٦,٧	٦,٨٨٩,٤	٨,٠٧٩,١	٩,٢٠١,١
نسبه الاستثمار الأجنبي المباشر من الاستثمار الأجنبي	٤٨,٣	٥٠,٩	٤٩,٥	٥٢,٤	٥٦,٤
نسبة الاستثمار الأجنبي من الناتج المحلي	٤٧,٤	٤٧,٦	٥٢,٤	٦٠,٨	٦٠,٠
نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي	٢٢,٩	٢٤,٢	٢٦,٠	٣١,٩	٣٣,٨
تدفقات الاستثمار الأجنبي	٧,٧٢٢	٠,٥٠٣	٩٢٩,٠	١,٤٩٥,٤	٩٠٢,٢
الأرباح الموزعة للمستثمرين الأجانب المباشرين	١,٢٨٧.٢	١,١٦٠.٨	١,١٥٠.٦	٥،٧٤٠	٧٣١,٥
الأرباح المعاد استثمارها للمستثمرين الأجانب المباشرين	٥٣٢,٥	٩٤٠,٢	٩٠٣,٤	٩٥٢,٠	١,١٣٦.٩
الاستثمار العماني في الخارج	٦,٥٦٩,٧	٦,٦٥١.٥	٦,٨٠١,٠	٦,٥٠٧.٤	٦,٤٤٧.٨
الاستثمار العماني المباشر في الخارج	٢,١٠٩,٩	٢,١٦٩.٨	٢,٠٩٤,١	٢,٠٨٥,٢	١,٨٣١.٢
عدد العمالة في مؤسسات الاستثمار الأجنبي	٢٤٢,٣٨٤	٢٥٢,٤٨١	٢٧١,٩٣٤	٢٤٨,٨٤٢	٢٦٦,١٤٩

الرواتب والأجور في مؤسسات الاستثمار الأجنبي	١٥٠،٢,٤	٢٤٨،٢,٨	٣٦٤،٢,٥	٣٥٦،٢,٢	٣٥٤،٢,١

المصدر: (المركز الوطني للإحصاء والمعلومات،٢٠١٨)

تشـير الدراسـات التي قام بها المركز الوطني للإحصـاء والمعلومات سـنة (٢٠١٨) أن حجم الاستثمارات الأجنبية في السلطنة بلغت (٣٢٣،١٦.٠) مليار دولار خلال العام ٢٠١٧. ويبين الجدول (٣،١١) أن حجم مدفوعات دخل الاستثمار الأجنبي المباشر، بما في ذلك الأرباح والعائدات من إعادة الاستثمار والفوائد المدفوعة للمستثمرين الأجانب المباشرين، بلغت 1,922.6 مليون ريال عماني في عام ٢٠١٧ وهو ما يمثل نمو في العائدات بنسبة ١٠٪ في ٢٠١٧ بالمقارنة بالعام ٢٠١٦ انظر الملحق د.

ويعود السـبب في هذا المعدل الربحي المرتفع من الاسـتثمار الأجنبي المباشـر في السـلطنة لعدة عوامل منها توفر اليد العاملة من دول مثل: الهند وبنجلاديش وباكستان وغيرها؛ نظرا لأن عدد سكان عمان قليل مما يتطلب يد عاملة من الخارج، كما أن العمانيين لا يقبلون العمل في كثير من الأعمال المتعلقة بالإنشاءات والنظافة وما إلى ذلك، أيضا تتوفر في السلطنة موارد طبيعية جيدة مثل: النفط والغاز والمعادن المتنوعة. أضف إلى ذلك يوجد فرص كبيرة للاستثمار في السوق العماني حيث إنه من الأسواق الحديثة. يتوزع الاستثمار الأجنبي المباشر في السلطنة على قطاع الطاقة والكهرباء نظرا لترتيبات خاصة (اتفاقية تقاسم حماية التكاليف)، كذلك يفضل العديد من المستثمرين الأجانب في السلطنة الاقتراض الداخلي من المؤسسات العمانية بدل تمويل مشاريعهم واستثماراتهم من الخارج، وهذا يضمن للمستثمر فائدة أكبر؛ نظرًا لحصوله على التمويل مع استخدام قدر قليل من رأس المال (Al blushi،2016).

٨،٣،٣ مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في إضافة القيمة في الاقتصاد

وفقًا للمسح السنوي الذي يقوم به المركز الوطني للإحصاء والمعلومات (٢٠١٨) في السلطنة فإن غالبية الاستثمار الأجنبي المباشر يتركز في قطاع النفط والغاز، حيث تمثل كل من شركة تنمية نفط عمان (PDO) وعمان للغاز الطبيعي المسال (OLNG) العمود الفقري لقطاع الطاقة، وتساهم كل من الشركتين ٣٤٪ و ٤٪ على التوالي من إجمالي القيمة المضافة في الاقتصاد العماني، وهو ما يمثل ٨٥٪ من إجمالي القيمة المضافة لجميع الشركات الأجنبية المباشرة في السلطنة. كما تسيطر الشركتان على قطاع الصادرات العمانية حيث ساهمت تنمية نفط عمان بما نسبته ٧٠٪ من إجمالي صادرات السلطنة ١٣٪ من صادرات النفط العماني.

٩،٣،٣ العمالة في مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر

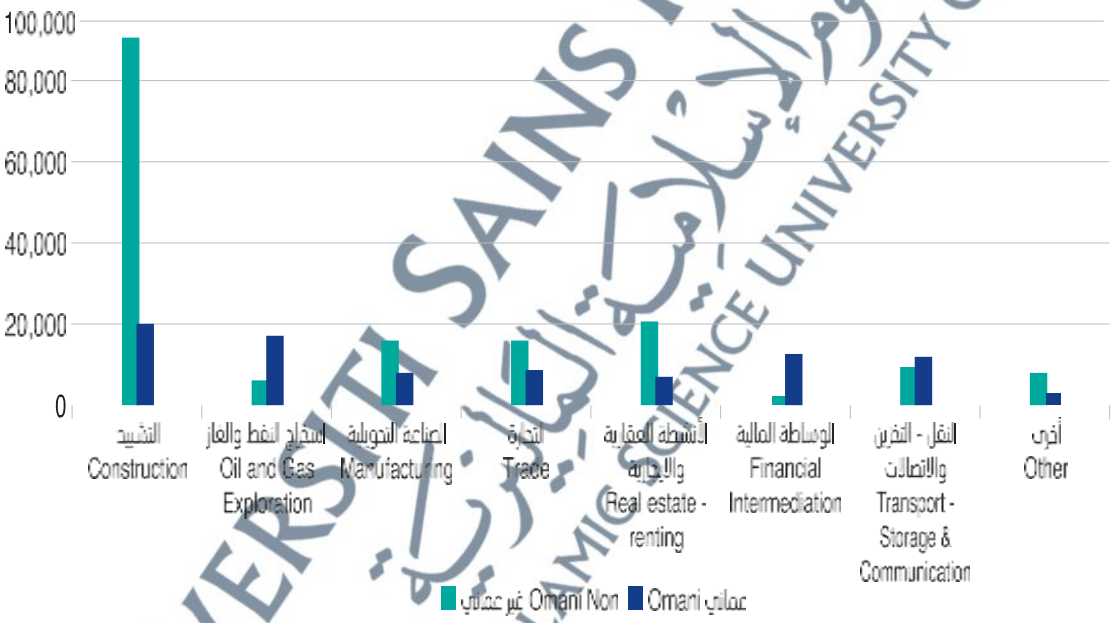

المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، ٢٠١٨

الشكل ٣، ١: العمالة في مؤسسات الاستثمار الأجنبي لعام ٢٠١٧م* حسب النشاط

يبين الشكل (٣،١) توزيع العاملين في مؤسسات الاستثمار الأجنبي في السلطنة خلال العام

٢٠١٧ وفقًا للأنشـــطة التجارية المختلفة. ويبين الشـــكل أعلاه أن عدد اليد العاملة في مؤســـســـات الاستثمار الأجنبي وصل ٢٦٦,١٤٩ ألف شكل العمانيين ٩١,٤٧٤ وهو ما نسبته ٣٤.٤٪ من إجمالي العاملين في مؤسسات الاستثمار الأجنبي. ويظهر تباين كبير بين أعداد العمانيين والوافدين الذين يعملون في قطاع التشييد، حيث يشكل الوافدين ٩٠,٩٦٢ من أصل ١١٠,٩٠٥ عامل في هذا القطاع. بينما يوجد اختلاف بســـيط بين العمانيين والوافدين الذين يعملون في قطاع النقل والتخزين والاتصـــالات. وتتفاوت النسب بين العمانيين والوافدين في قطاعات الوساطة المالية، واستخراج النفط والغاز والأنشطة العقارية.

وقد وفرت شـــركات الاســـتثمار الأجنبي المباشـــر العمل لعدد من العمانيين، حيث يعمل فيها ٥,٨٪ من إجمالي العمال في السوق العماني خلال العام ٢٠٠٣. وكان يعمل في هذه الشركات الأجنبية ٦,٥٪ من إجمالي العمانيين إضـــافة إلى ٦٪ من إجمالي الوافدين بالســـلطنة. وعليه، فإنه لم يكن هناك فوارق بين نســبة العمانيين والوافدين العاملين في شــركات الاســتثمار الأجنبي حســب القطاع. وتشــير الإحصـائيات إلى أن مؤسـسـات الاسـتثمار الأجنبي في السـلطنة وفرة وظائف بشـكل تصـاعدي، حيث ارتفع عدد العاملين في الشــركات الأجنبية، على ســبيل المثال خلال الفترة بين عامي ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٥ من ٧٢ مواطن لكل شركة في سنة ٢٠٠٠ إلى ١٢٩ سنة ٢٠٠٥ (Al blushi،2016).